(أم) في القرآن الكريم – دراسة تركيبيّة دلاليّة

في ضوء الأفضليّة اللّغويّة

- **الملخّص**

يهدفُ البحث إلى الكشف عن المعيارية التي تحكم مجيء (أم) متّصلة، أو منفصلة، وتحديد القرائن التي تضبط هذه المعياريّة، والتفريق بين التّراكيب التي تمثّل دلالة (أم) في حالتي الاتّصال أو الانقطاع، وسعى البحث إلى تحقيق ذلك من خلال محورين:

الأوّل: توصيف مقالة اللّغويّين حول العلاقات التّركيبيّة التي تجري عليها (أم) بالاعتماد على ما جاء في المؤلفات النّحويّة المتنوّعة، وأمّا المحور الثانيّ: فهو توصيف الواقع التركيبيّ لـ (أم) في القرآن الكريم ومعاينته بالاعتماد على الشواهد القرآنيّة المُخْتَلَف في انفتاح دلالة (أم) فيها على الاتّصال أو الانقطاع، وتوصيف مقالة المفسّرين حول الدلالات التي جاءت عليها (أم) في هذه الشّواهد من خلال ما جاء في كتب التّفسير المختلفة، وصولاً إلى التّرجيح بين هذه الأقوال.

وكان البحث قد أخذ بمعطيات الأفضليّة اللّغويّة في ترجيح مجيء (أم) للاتّصال أو للانقطاع؛ وذلك من أجل تثبيت المعياريّة التي أرساها اللّغويّون، في أحكام (أم)، وتداولها المفسّرون، في تأويلاتهم لآيات القرآن الكريم؛ إضافةً إلى أنّ القول بوجود معياريّة لأحكام (أم) يستلزم الأخذ بأفضل هذه المعايير في تقديم تصوّرٍ للدّلالات التي تأتي عليها.

- **الكلمات المفتاحيّة:** أم المتّصلة – أم المنقطعة – تركيب الجملة – التّفسير – الأفضلية اللّغويّة.

The use of [أم –'am] in the Holy Quran – a compound semantic study
In light of Optimality Theory

Abstract

This study aims to look for the standards which regulate the use of **[أم –'am]** whether appearing as a suffix or independent, to specify the standards, and to differentiate the compounds which represent this semantic representation of **[أم –'am]** as a related or separate.

The study has aimed to achieve the above by adopting two ways:
The first way is to describe linguists' work on the linguistic compound process which is measured to examine **[أم –'am]** relying on various syntactic references.

The second way is to describe the actual existing use of **[أم –'am]** in the Holy Quran and to examine it relying on controversial Quran use of **[أم –'am]** either relied or separate.

The study also aims at describing various scholarly opinions on the occurrence of **[أم –'am]** as some proof on what was written in the various explanatory references in order to reach to a balance between the viewpoints.

The study has taken into account the Optimality Theory in the use of **[أم –'am]** either related or separate in order to affirm the standards which previous linguists have laid in regards to the use of **[أم –'am]** and which scholars have used in their interpretation of verses from the Holy Quran.

In addition to that, having restricted standardized use of **[أم –'am]** requires the use of the best standards in providing a semantic interpretation.

Keywords: Related **[أم–'am]**- Separate **[أم–'am]**- Sentence Structure- Interpretation- Optimality Theory.

- **المقدّمة**

يدرس البحث أداةً لغويّة وهي (أم)، التي تُعدُّ حرفًا من حروفِ العطف، التي تؤدي دورًا في ربط الجمل قبلها وبعدها، وقد صُنّف هذا الحرف تصنيفين: الأوّل (أم) المتّصلة، وهي التي وُصفت بأنّها معادلة لهمزة الاستفهام، وأمّا التّصنيف الثّاني: فهو (أم) المنقطعة، وهي التي تؤوّل بمعنى الإضراب.

وتبرز أهمّية هذا البحث في أنّه يعرض هذه المسألة من خلال دراسة الشّواهد القرآنيّة التي اتّسع تأويل المفسّرين لـ (أم) في الشّاهد الواحد منها، فعُدّت متصلةً في تأويلٍ، وعُدّت منقطعةً في تأويلٍ آخر، ممّا يدعو إلى ضرورة وضع حدودٍ فاصلةٍ للتّمييز بين هذين التصنيفين.

وقد وُسم البحث بـ (أم) في القرآن الكريم– دراسة تركيبيّة دلاليّة في ضوء الأفضلية اللّغويّة، فرسم، بذلك؛ منهجه ليكون بدراسة العلاقات التّركيبيّة والدّلاليّة التي ترتبط بـ (أم)، متّبعًا الجانب الوصفيّ في دراسة أطروحات اللّغويّين والمفسّرين لهذه المسألة، بالإضافة إلى الجانب التّحليليّ في تقديم تفسيرٍ لتلك الأطروحات وفق الشّواهد المدروسة، ومستعينًا بمبدأ الأفضليّة اللّغويّة، الذي يقوم على استخلاص معايير أو قرائن، تُعين على تحديد التّقدير الرّاجح لتصنيف (أم) في سياقها.

ويفترض البحث أنّ الحدود النّحويّة لـ (أم) قد رُسمت وحُدّدت معالمها وفق تصوّر اللّغويّين للاستعمالات المتعدّدة لها، وهي حدودٌ تتّصل بجملةٍ من القرائن التي تحكم تصنيفها ودلالتها، وبناءً على ذلك؛ فإنّ تصنيفها وفق سياقات القرآن الكريم لا ينبغي أن يخرج عن إطار هذه القرائن، كما أنّه لا ينبغي التّردّد في تحديد تصنيفٍ واحدٍ لـ (أم) في السّياق.

وبناءً على ذلك؛ هدف البحث إلى الكشف عن المعايير التي وضعها اللّغويّون لـ (أم)، إلى جانب توصيف الواقع التّركيبيّ لـ (أم) في القرآن الكريم من خلال دراسة شواهد توسّع المفسّرون في تأويل دلالة (أم) فيها بين الاتّصال والانقطاع، وصولاً إلى التّرجيح بين أقوالهم وتحديد تصنيفٍ راجحٍ لـ (أم) في تلك الشّواهد.

فجاء البحث وفق العناوين الآتية:

- دلالة (أم) اللّغويّة والنّحويّة
- توصيف المعياريّة النّحويّة لـ (أم)، ويشمل:
  1. العلاقات التّركيبيّة والدّلاليّة لـ (أم) المتّصلة
  2. العلاقات التّركيبيّة والدّلاليّة لـ (أم) المنقطعة
- ترجيح نوع (أم) بين الاتّصال والانقطاع في ضوء الأفضليّة اللّغويّة
- الجانب التّحليليّ
- الخاتمة

- **دلالة (أم) اللّغويّة والنّحويّة:**

تُعدُّ (أم) – بناءً على أقسام الكلمة – حرفًا، فتكون بذلك خاليةً من أيّة ارتباطاتٍ موقعيّة للإعراب، كما أنها لا تدلّ على معنًى في ذاتها إلا إذا ارتبطت بعلاقات تركيبيّة، فتكون إمّا متّصلة وإمّا منقطعة[1]، ويُقصد بالاتصال والانقطاع معادلتها للهمزة[2].

وهذه الهمزة إمّا أن تكون للتّسوية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٠﴾ ﴾(يس: 10) ، وإمّا أن تكون همزة الاستفهام كما في قوله تعالى:﴿ قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا ﴿١٥﴾ ﴾ (الفرقان: 15)، ويعني ذلك أنّ معادلتها لـ (للهمزة) يجعلها متّصلةً بالكلام الذي قبلها، وعدم معادلتها لـ (للهمزة) يجعلها منقطعةً عن الكلام الذي قبلها[3].

واللّغويّون بهذا التّصنيف يعدّون (أم) في حال اتّصالها دالّةً دلالةً واحدة هي: (أيّ)، وأمّا في حال كونها منقطعة فتحتمل الدلالة على (بل) التي للإضراب[4]، ومعها الهمزة[5]، يقول المبرّد (285هـ– 898م): " وَتَقَع [أم] من الِاسْتِفْهَام فى موضِعين: أَحدهمَا: أَن تقع عديلة للألف على معنى (أيّ)... والموضع الثانى: أَن تكون مُنْقَطِعَة مِمَّا قبلهَا خَبرًا كَانَ أَو استفهامًا... فَإِنَّمَا هُوَ إضراب عَن الأول على معنى (بل) ، إِلَّا أَن مَا يَقع بعد (بل) يَقِين، وَمَا يَقع بعد (أم) مظنون مَشْكُوك فِيهِ"[6].

ومن جانبٍ آخر، توصف (أم) في الجانب النّحويّ بوصفين: الأوّل: أن تكون عاطفةً، وتحتمل هذا الوصف في حال كونها متّصلةً، قال ابن مالك(672هـ– 1273م) في ألفيّته[7]:

و(أمْ) بها اعطِفْ إثْرَ همزِ التسويةْ أو همزةٍ عن لفظِ (أيٍّ) مُغْنِيةْ

فيبيّن ابن مالك هنا أنّ (أم) العاطفة هي التي تأتي مصاحبةً لإحدى الهمزتين، وأمّا (أم) المنقطعة فيُجملُ المرادي (749هـ– 1348م) القول في هذه المسألة فيقول: " فإن قلت: فـ (أم) المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت: المغاربة[8] يقولون: إنها ليست عاطفة، لا في مفرد، ولا في جملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب، (إنها لإبل أم شاء)، قال: فـ (أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد (بل)، فإنها بمعناها. ومذهب الفارسي، وابن جني، في ذلك أنها بمنزلة (بل) والهمزة، وأن التقدير: بل أهي شاء. وبه جزم ابن مالك، في بعض كتبه"[9]، ومن ذلك يتبيّن أنّ مسألة العطف في (أم) المنقطعة هي مسألة تقديريّة وهي محلّ خلاف بين النّحويّين.

والوصف الثاني لـ (أم): أن تكون زائدة، وتحتمل هذا في حال كونها منقطعة فقط، يقول المبرّد (285هـ– 898م): " فَأَما أَبُو زيد[10] وَحده فَكَانَ يذهب إِلَى خلاف مذاهبهم، فَيَقُول: (أم) زَائِدَة... وَكَانَ يُفَسّر هَذَا الْبَيْت (الرّجز):

يَا دهر أم مَا كَانَ مشيي رقصا بل قد تكون مشيتي توقصا[11]

كأنّه قال: يا دهر، ما كان مشيي رقصا"[12].

ومما سبق، يتّضح أن دلالة (أم) تحتمل أن تكون للاستفهام بمعنى (أيّ) إذا سبقتها همزة التسوية أو همزة الاستفهام، وإمّا أن تكون للإضراب بمعنى (بل) في حال كونها منقطعة، وأمّا زيادتها فهي تقديريّة.

- **توصيف المعياريّة النّحويّة لـ (أم):**

المقصود بتوصيف المعياريّة النّحويّة لـ (أم): هو بيان الأسس التي وردت في كتب النّحو معبّرةً عن التّركيب النّحويّ لجملة (أم) من حيثُ العلاقات التّركيبيّة (الأفقيّة) التي تربط المفردات قبلها وبعدها وصور هذه العلاقات، إضافةً إلى ما ورد في دلالة (أم) في سياق هذه العلاقات، فقد عُدّت (أم) من حروف العطف؛ ولذلك وُصفت في علاقاتها التركيبيّة من جانب عطفها للمفرد أو الجملة، وجاء تصنيفها إلى منقطعةً أو منفصلة، مفضيًا إلى وجودِ دلالةٍ خاصّة بكلّ تصنيف، وهو ما سيتّضح فيما يأتي:

أوّلاً: العلاقات التركيبيّة والدلاليّة لـ (أم) المتّصلة

أوّلاً: مع الاستفهام

أ. التّركيبُ:

تستدعي الجملة التركيبيّة لـ (أم) المتصلة مع الاستفهام العناصر الآتية:

- الاستفهام، ويمثّله من أدوات الاستفهام (الهمزة) أو (هل).
- المعطوف عليه.
- المعطوف

فيكون ترتيب الجملة على النّحو الآتي:

استفهام + معطوف عليه + أم + معطوف

ومثال ذلك: (أبحثت في مسألةٍ نحويّةٍ أم صرفيّةٍ؟) فالتّركيب الموضّح في المثال يحتوي على عناصر تركيبيّة غير مشمولةٍ في التّوصيف المحدّد، والغاية من تجاهل هذه العناصر، في تحديد التركيب، الابتعاد عن الإطالة في توصيف أشكال التراكيب النّحويّة الواردة – لسعتها– واهتمامًا بهدف البحث الذي يتناول العلاقات التركيبيّة التي تلازم (أم) المتصلة، أمّا ما زاد على تلك العناصر، فهي ليست ملازمة لها، ويكفي أن يكون تنوعها دليلاً على عدم ملازمتها.

ويدفَعُ هذا الكلام إلى الحديث عن مظاهر التقدير الواردة في التركيب الخاص بـ (أم)، وقد أُشيرَ إلى ذلك تحت مفهوم (حذف أم ومعطوفها)، ومن الشّواهد الدّالّة على ذلك (الطويل):

دَعَاني إِلَيْهَا الْقلب إِنّي لأَمره سميع فَمَا أَدْرِي أرشد طلابها[13]

وموطن الشّاهد في البيت: [أرشدٌ طلابها]، إذ يرى النّحاة أنّ هذا التّركيب يستدعي تقدير محذوفٍ وهو (أم غيّ)، وإن كان الوزن لا يستقيم بذكر هذا المحذوف، إلا أنّ المعنى دالٌّ عليه، برأيهم، وهو تقديرٌ معقولٌ، فإن لم يكن (طلاب من خطرت على قلبه رشدًا)، فهو حتمًا غيٌّ، وهذا الشّاهد، على الرّغم من قول النّحاة فيه بالحذف، إلا أنّه يدْعَمُ القول بالعلاقة التّركيبيّة لـ (أم) المتصلة، وذلك بملازمة الاستفهام والمتعاطفَين لها، لفظًا أو تقديرًا.

ومثل ذلك، الحذفُ الحاصل لـ (همزة الاستفهام)، وقد استُشهدَ لهذا الحذف بقول الشّاعر (الطويل):

لَعَمْرُك مَا أَدْري وَإِن كنتُ دارياً بسَبْع رمَيْن الْجَمْر أم بثَمانِ[14]

إذ قدر النّحاة موطن الشّاهد: [بسبعٍ] بمعنى: أبسبعٍ. وهم بذلك يُجيزون حذف همزة الاستفهام قبل (أم)، وقد ذُكر هذا الشّاهد في معرض الحديث عن احتماليّة أن تكون (أم) في هذا البيت للإضراب، ومنهم من رأى أنّها ليست كذلك، إذ يقول المبرّد (285هـ- 898م): " فَأَما قَول ابْن أَبى ربيعَة... فَلَيْسَ على الإضراب، وَلكنه أَرَادَ: أبسبع؟ فاضطر، فَحذف الْألف، وَجعل (أم) دَلِيلا على إِرَادَته إِيَّاه"[15].

ب. **الدّلالة:**

وأمّا عن تأويل معنى (أم) المتصلة في مثل هذا التركيب، فهو مجيئُها بمعنى (أيّ)، ويكون تقدير المثال الذي ورد: (في أيّ المسألتين بحثت؟)، ففي هذه الحال يكون الأمر قائمًا على الاستخبار.

ثانيًا: مع همزة التسوية

وقد وردت في هذه المسألة إشاراتٌ عن طبيعة همزة التسوية، والألفاظ التي تدلّ عليها، ومنها: (سواء، ما أبالي، ما أدري، ليت شعري، ...)[16]، فتدل هذه الألفاظ على أنّ الهمزة الواردة في التركيب هي همزة التسوية.

أ. **التركيب:**

والعلاقات التّركيبيّة لـ (أم) المتصلة مع همزة التسوية هي على النّحو الآتي:

- لفظ التّسوية
- همزة التسوية
- المعطوف عليه.
- المعطوف.

ويكون تركيب الجملة على النّحو الآتي:

لفظ التسوية + همزة التسوية + المعطوف عليه + أم + المعطوف

ومثال ذلك: (ما أبالي أبعيدٌ هدفي أم قريب)، وللحديث عن المكونات الوظيفيّة للعناصر السّابقة في هذا المثال، نُشير إلى أنّ العطف هنا قد حصل بين جملة (بعيدٌ هدفي) و جملة (قريب) المقدرة بـ (هو قريبٌ). وبذلك؛ يجتمع في (أم) المتصلة عطفها للمفرد كما في التّركيب الأوّل المصاحب للاستفهام، وعطفها للجملة كما في هذا المثال المصاحب لهمزة التّسوية.

ب. **الدلالة:**

يضعفُ تقدير جملة (أم) في هذا التركيب بـ (أيّ)، ليُقال: (ما أبالي أيّ البُعدين هدفي)، فالاستفهام في هذا التّركيب خارجٌ حتمًا عن باب الاستخبار إلى غرض (التسوية) بقرينة مجيء لفظ التسوية في الجملة؛ ولذلك فالجملة لا تستدعي أن يُجاب عليها، بل يصحُ، أيضًا، أن تكون داخلةً في باب الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب، بخلاف (أم) بعد همزة الاستفهام التي تستدعي تعيين أحد الجوابين، فالمستفهم

بجملة التسوية "يستوي عنده الوجودُ والعدم"[17]؛ ولذلك قيل في همزة التّعيين: الهمزة المغنية عن (أيّ)[18]، وبذلك، يُفهم ما أشار إليه النحاة من أنّ (أم) المتصلة تأتي بعد الاستفهام وبعد الخبر، بأنّ قصد الاستخبار يكون مع همزة التعيين، وقصد الخبر المحتمل للصدق والكذب يكون مع همزة التّسوية، ولا ينفي ذلك تقديرَ الاستفهام مع همزة التسوية بأنّه خارج إلى غرض التسوية، ولذلك؛ فإنّ دلالة (أم) في هذا التّركيب متعلّقة بهذا الغرض.

ثانيًا: العلاقات التركيبيّة والدلاليّة لـ (أم) المنقطعة

أ. التّركيب

يشتمل التركيب النحويّ لـ (أم) المنقطعة على الجوانب الآتية:

جملة خبريّة أو استفهاميّة + أم + جملة

فقد أشار النّحاة إلى أنّ (أم) المنقطعة، تأتي بعد جملةٍ خبريّة، أو جملةٍ استفهاميّة لغير الاستفهام الحقيقيّ الذي يُطلبُ به التّعيين، كما هو الحال مع (أم) المتّصلة، وهي في مجيئها بعد الخبر أو الاستفهام لا يُراد بها إلاّ الإضراب، يقول المبرّد (285هـ-898م): "و(أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر، ومن ذلك قولك: أزيد فى الدار أم لا؟ ليس معنى هذا: معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه فى الدار، ثم أدركك الشك فى أنه ليس فيها، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها، وسألت عن إصغارها منه"[19]، ومن أمثلة مجيء (أم) المنقطعة بعد الخبر قولهم: "إنّها لإبلٌ أم شاء"، والتقدير: (إنّها لإبلٌ بل أهي شاءٌ)[20].

وأمّا ما يأتي بعد (أم) المنقطعة، فهو جملةٌ، ولا يأتي بعدها مفردٌ، وإذا جاء بعدها مفردٌ فإنّ النحاة يقدرونه بجملة مبتدأ وخبرٍ، وقد أشار يوسف البقاعيّ في تحقيقه لأوضح المسالك إلى علّة ذلك بقوله: "لأنها [أي: (أم) المنقطعة] غير عاطفة؛ بل هي بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء، لا يدخل إلا على جملة"[21].

ويدخل موضوع التقدير في التركيب النّحويّ لـ (أم) المنقطعة في الجملة التي تأتي بعدها، ويحتمل التقدير جانبين: الأول: تقدير الاستفهام، والثّاني: تقدير المبتدأ أو الخبر، فأمّا الاستفهام فيُقدّر بالمناسب من أدوات الاستفهام، وإن أشار بعض النّحاة إلى عدم دخول (أم) المنقطعة على الهمزة، إلا أنّ ما ورد في كتبِ كثيرٍ منهم يُظهر تصريحهم بتقدير الهمزة أو بتقدير (أم) نفسها بالهمزة[22].

ومن الشّواهد على تقدير الاستفهام قول الشّاعر(الكامل):

كَذَبَتكَ عينُك أم رأيتَ بواسطِ غَلسَ الظّلامِ من الربَّاب خَيالا[23]

فقد أُشيرَ إلى أنّ (أم) في هذا البيت هي المنقطعة، بالقياس على قولهم (إنّها لإبلٌ أم شاء)، وما قبلها جملةٌ خبرية، على أحد القولين، وهو القول الذي يرجّحه المبرّد (285هـ- 898م) في الكامل، ويرى أنّه أجود من تقدير استفهامٍ في الجملة التي تسبق (أم) في هذا البيت[24].

ومن النّحاة من يقدّر (أم) وما بعدها بجملة استفهام، وهذا ما يُفهمُ من عبارة: "واستؤنف بها الاستفهام من غير أن يتقدم قبله استفهام"[25] والسؤال هنا: أيكون تقدير الاستفهام في (أم) المنقطعة نفسها بأن تكون مؤولة باستفهام، أم يُقدر الاستفهام بعدها؟ ويمكن القول بأنّ (أم) المنقطعة لا يصحّ أنَ استفهامًا بذاتها، بل إنّ الدّلالة على الاستفهام هو من توابع وجودها، ويُستَدَلُّ على ذلك بمجيء الاستفهام بعدها في كثيرٍ من الشّواهد، فلو كانت تدل على الاستفهام في ذاتها لما احتاجت أن يجيء الاستفهام بعدها، وذلك كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ (النمل: 84).

ومن الشواهد أيضًا، قول الشّاعر (الطويل):

أَلَيْسَ أبي بالنّضر أم لَيْسَ وَالِدي لكــلّ نجيبٍ من خُزَاعَة أزهرا[26]

فكما هو مذكورٌ في البيت، سُبقت (أم) بالاستفهام بـ (الهمزة)، وقد قيل في (أم) إنها المنقطعة، قال السيرافي (385هـ- 995م): "والشاهد فيه أنه جاء بـ (أم) منقطعةٌ وفيها معنى الإضراب، والتقدير: أليس أبي النضر، بل أليس والدي لكل نجيب"[27]، ويمثّل هذا الشّاهد مستندًا للقول بأنّ (أم) المنقطعة تأتي بعد جملة استفهاميّة كما تأتي بعد جملة خبريةّ، وتقدير الاستفهام في هذا الشّاهد يؤيّد ما أشار إليه المرادي (749هـ- 1348م) من أن ابن مالك (672هـ- 1273م) يرى أن الأكثر في استعمال (أم) المنقطعة أن تكون دالّةً على الإضراب والاستفهام معًا[28]، وعلى ذلك، يكون السياق الدّال على الاضراب هو الفصل في الحكم بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة في حال مجيء الاستفهام في الجملة السابقة لـ (أم).

ب. الدلالة

تحمل (أم) المنقطعة دلالة الإضراب، ولذلك حكم النحاة بأنها بمعنى (بل)، وأضافوا بأنّ دلالتها على الإضراب مشتركة مع دلالتها على الاستفهام، يقول المرادي (749هـ- 1348م): "واختلف في معناها [أي: (أم) المنقطعة]، فقال البصريون: إنها تقدر بـ (بل) والهمزة مطلقاً، وقال قوم: إنها تقدر بـ (بل) مطلقاً، وذكر ابن مالك أن الأكثر في استعمالها أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط، ولكونها قد تخلو من الاستفهام؛ دخلت على أدوات الاستفهام، ما عدا الهمزة... وقدر بعضهم (أم) هذه بالهمزة وحدها"[29].

وأمّا الاستفهام الذي أُشير إلى مشاركته (أم) المنقطعة فقد يكون استفهامًا حقيقيًّا، وقد يخرج عن الحقيقة إلى أغراضَ أخرى، يقول ابن هشام (761هـ- 1359م): " والمنقطعة ... لا يفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع ذلك استفهامًا؛ حقيقيًّا نحو: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)؛ أي: (بل أهي شاء)، وإنما قدرنا بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًّا؛ كقوله تعالى: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ (الطور: 39)، أي: (أله البنات)، وقد لا تقضيه ألبتة؛ نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ ﴿١٦﴾﴾(الرعد: 16)، أي: (بل هل تستوي)؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام"[30].

- **ترجيح نوع (أم) بين الانقطاع والانفصال في ضوء الأفضليّة اللّغويّة**

إنّ التّوسُّع في الحكم على (أم)، بأنّها (أم) المتّصلة أو (أم) المنقطعة، قد أدَّى إلى الجمع بين كلا التصنيفين في شاهدٍ واحدٍ؛ فقد وُجِدَتْ شواهدُ كثيرةٌ اختلفَ فيها اللغويّون والمفسّرون؛ فتوسَّعَ التّأويلُ فيها؛ ممّا سوَّغ لهم القول بأنْ تُعَدَّ (أم) في الشاهد الواحد (متصلةً) بتأويلٍ، أو (منقطعةً) بتأويلٍ آخر؛ مما يدعُو إلى ضرورة وضعِ حدودٍ فاصلةٍ تُساهمُ في منع اللّبْس بين (أم) بنوعيها[31].

وبالنّظر في هذه الشّواهد، يُمكنُ تحديدُ نوعِ (أم) وتخصيصُه، بالاستعانةِ بالمعياريّة التي وُصفت فيما سبق، والأخذ بمفهوم الأفضليّة اللّغويّة[32]، الذي يقوم على تحديد القرائن التي تُعزّز من قوّة تصنيفٍ وتُرَجّحُهُ على تصنيفٍ آخر.

وفيما يأتي دراسةٌ لجملةٍ من الشّواهد التي وُجدَ فيها التّوسُّع في تصنيف (أم):

أوّلاً: قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلۡ سَمُّوهُمۡۚ أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَم بِظَٰهِرٖ مِّنَ ٱلۡقَوۡلِۗ بَلۡ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكۡرُهُمۡ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ ٣٣ ﴾ (الرعد:33).

وردت (أم) في هذه الآية مرتين: الأولى: (أم تنبئونه)، والثانية: (أم بظاهرٍ من القول)، وقد جاء موقف المفسرون من الأولى على رأيين: فمنهم من رأى أنها (أم) المنقطعة، قال الزمخشريّ (538هـ- 1143م): "(أَمْ) تُنَبِّئُونَهُ على (أم) المنقطعة، كقولك للرجل: قل لي من زيد أم هو أقل من أن يعرف، ومعناه: بل أتنبئونه"[33]، ومنهم من أشار إلى أنها (أم) العاطفة المتصلة، قال القرطبي (671هـ- 1272م) : " (أم) استفهام توبيخ، أي أتنبئونه، وهو على التحقيق عطف على استفهام متقدم في المعنى؛ لأن قوله: (سموهم) معناه: (ألهم أسماء الخالقين أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض)؟"[34].

وأمّا (أم) الثانية في قوله تعالى: (أم بظاهرٍ من القول)، فيقول ابن عاشور(1393هـ): "(أم) الثانية متصلة هي معادلة همزة الاستفهام المقدرة في أم تنبئونه، وإعادة الباء للتأكيد بعد (أم) العاطفة. والتقدير: (بل أتنبئونه بما لا يعلم في الأرض بل أتنبئونه بظاهر من القول)"[35]، ويُلحظ من مقولة ابن عاشور أنّه جمع بين نقيضين في تقريره بأنّ (أم) هنا متصلة، وأنّها بمعنى (بل)، فهو إن ذهب بأنها متصلة، فهو يُخالف رأي النّحاة الذي أوردناه سابقًا، إذ رأوا أنها تُقدّرُ بـ (أيّ)، وإن هو قدرها بـ (بل) فقد يُفهم من ذلك مناقضته لمقولته بأنّها متصلة، بحسب رأي النحاة أيضًا الذي يقول بأن تقدير (أم) بـ (بل) لا يكون إلا في المنقطعة، فما الذي حمل ابن عاشور على أن يجمع بين هذين النقيضين؟.

وقد وُجِدَ موقفٌ مغايرٌ لموقف ابن عاشور(1393هـ- 1973م)، جاء على لسان أبي حيّان الأندلسيّ (745هـ- 1344م)، وهو موقفٌ مغايرٌ من جانبين: جانب تحديد نوع (أم)، وجانب تأويل جملة (أم) الثانية، فيقول: "والظاهر في (أم) في قوله: (أم بظاهر) أنها منقطعة أيضا أي: بل أتسمونهم شركاء بظاهر من القول من غير أن يكون لذلك حقيقة"[36]، فأبو حيّان يرجّح أن تكون (أم) هنا منقطعة – وهذه مغايرة

لما رأه ابن عاشور في نوع (أم)– ثم يورد رأيًا آخر في (أم) فيقول: "وقيل: (أم) متصلة، والتقدير: أم تنبئونه بظاهر من القول لا حقيقة له"[37]، والمغايرة هنا في تأويل الجملة، ولذلك فإنّ موقف أبي حيّان في تحديد نوع (أم) كان أبعد عن التناقض، الذي ظهرَ عند ابن عاشور في كلامه، الذي سبق، عن الشّاهد نفسه.

ومن خلال تلك الأقوال يمكن أن نصف تركيب جملة (أم) ودلالتها على النحو الآتي:

قوله تعالى: ﴿أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ﴾

1. القول بأنها متصلة يقتضي تقدير جملة محذوفة قبلها، تُفهم من قوله تعالى: (قل سمّوهم)، بتقدير استفهام، فيكون تقدير الجملة: (ألهم أسماء الخالقين؟ أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض؟)[38]، ومحاولةُ تقريب الصورة المرسومةِ سابقًا لدلالة (أم) المتصلة وهي (أيّ)، يكون تقدير الكلام: (أيُّ الأمرين تنبّئون الله به؟)، وهذا الاستفهام كما أُشير سابقًا هو استفهامٌ استنكاريٌّ للتوبيخ.
2. القول بأنّها منقطعة يقتضي أن يكون تركيبها مع الجملة السابقة لها، فيكون كما قال تعالى: (قلْ سمّوهم أم تنبّئونه بما لا يعلم)، وقد قرب الزّمخشريّ (538هـ– 1143م) صورة هذا التركيب بتمثيله بقوله: (قل لي من زيد أم هو أقل من أن يعرف)، ويكون تقدير دلالة التركيب: (قل سموهم بل أتنبئونه بما لا يعلم في الأرض؟)، إذ إنّ دلالة (أم) المنقطعة هي (بل) التي للإضراب.

وبذلك؛ يُرجَّحُ أن تكونَ (أم) في هذا التّركيب هي المنقطعة؛ لأمرين: الأوّل: أنّ عدَّها متّصلة يقتضي تقدير جملةٍ محذوفة قبلها، والأخذ بتركيب الجملة دون تقدير أولى من التّقدير، والثّاني: أنّ التّقدير الذي أشار إليه المفسّرون شمل تقدير استفهامٍ جاء للإنكار، وهذا النّوع من الاستفهام لا تكون معه (أم) بمعنى (أيّ) التي تطلب تعيين أحد الأمرين، بينما تأويل (أم) بمعنى (بل) للإضراب مناسبًا لمدلول السّياق.

ومن جانبٍ آخر، فإنّ الاستفهام الذي جاء في أول الآية وهو قوله تعالى: (أفمن هو قائمٌ) فليس هو الاستفهام الذي يتّصل بجملة (أم تنبّئونه) في حال كون (أم) متصلة – إذ قدّر له المفسّرون خبرًا محذوفًا، كما قال البغويّ (510هـ): "وجوابه محذوف تقديره: كمن ليس بقائم بل عاجز عن نفسه"[39]، والمقصود بجوابه: خبر (مَن)– وهو ليس الاستفهام الذي يتصل بجملة (أم بظاهرٍ) في حال أنّ (أم) متصلة أيضًا.

قوله تعالى: ﴿أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾

1. القول بأنّ (أم) هنا متّصلة يجعلها مرتبطة بجملة (أم تنبئونه)، إذ يُقدّرُ بعد (أم) هنا استفهامٌ، فيكون التأويل: (أم أتنبئونه بما لا يعلم في الأرض أم بظاهرٍ من القول)، وقد أشار ابن عاشور (1393هـ) إلى أنّ مجيء حرف الجرّ في قوله تعالى: (بظاهرٍ) دليلٌ على العطف على قوله: (بما)، ويكون تقدير دلالة التركيب: (بأيّ الأمرين تنبئونه؟)، ولا يختلف غرض الاستفهام في هذه الجملة عن سابقتها التي جاء فيها الاستفهام إنكاريًّا للتوبيخ.

2. القول بأنّ (أم) منقطعة، وهو ما رجّحه أبو حيّان (745هـ- 1344م)، جعله يُقدر التركيب بقوله: (بل أتسمونهم شركاء بظاهر من القول)، والملاحظ على هذا التقدير أنّه تقدير لتفسير الجملة وليس تقديرٌ لتركيبها في السياق، فالسياق فيه جملٌ غير جملة (سموهم)، فهناك جملة (أم تنبّئونه بما لا يعلم) التي تَظهرُ علاقتها الدلالية بجملة (أم بظاهر) عندما عددناها (أم) المتصلة، وهنا، ملمحٌ من ملامح التنوّع في تفسير الآيات القرآنية وأخذها على أكثر من وجهٍ تتعدد معه التأويلات، إلا أنّنا نرجّح أن تكون (أم) في هذا التّركيب منقطعة؛ وذلك من خلال الأخذ بدلالة (أم) بمعنى (بل) والاستفهام المقدر معها هو استفهامٌ لغرض الإنكار، إضافةً إلى أنّه استفهامٌ مقدّر وليس ظاهرًا في التّركيب، وبذلك؛ فإنّ المعطيات في هذا التّركيب ترجّح أن تكون (أم) منقطعة، وقد قال بذلك أبو حيّان كما أشرنا.

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿١٥﴾﴾ (الطور:15)

لقد أشارت كتب التفسير إلى أن الاستفهام في هذه الآية إنّما هو استفهام استنكاريّ للتقريع والتوبيخ، قال الزجاج (311هـ- 923م): "لفظ هذه الألف لفظ الاستفهام، ومعناها ههنا التوبيخ والتقريع أي: أتصدقون الآن أن عذاب الله لواقع"[40]، وجاء في تصنيف (أم) في هذه الآية وجهان، فمن قائلٍ بأنّها منقطعة، كما ورد في التحرير والتنوير، إذ يقول ابن عاشور (1393هـ- 1973م): "(أم) منقطعة، والاستفهام الذي تقتضيه (أم) بعدها مستعمل في التوبيخ والتهكم، والتقدير: بل أأنتم لا تبصرون"[41]، وذكر محيي الدين درويش (1403هـ- 1982م)، وجهين لـ (أم) في هذه الآية، إذ قال: "و(أم) يجوز أن تكون منقطعة بمعنى (بل) لأن الكلام تم عند قوله (أفسحر هذا) ثم قال: (أم أنتم) أي: (بل أنتم لا تبصرون)، ويجوز أن تكون متصلة أي: ليس شيء منهما ثابتا فثبت أنكم قد بعثتم وأن الذي ترونه حق فهو تقريع شديد وتهكم فظيع"[42].

ومن هنا يظهر أنّ (أم) في الآية السابقة قد وُجّهت وجهين: منقطعة، ومتصلة، وكلٌ توجيه يذهب بالمعنى ليوافق القصد الذي فسّره المفسرون، دون أن يكون هناك تضاربٌ بينهما، بل بينهما اتفاق في أن الاستفهام قبلها هو للتقريع والتوبيخ.

ويظهر تركيب (أم) في الآية على النحو الآتي:

1. القول بأن (أم) متصلة، يقتضي أن تؤوّل الآية بالجمع بين طرفيّ المعادلة (السحر) و(عدم الإبصار)، فيكون التقدير: (أيّ الباطلين يمنعكم من الإقرار بجهنم؟)، فهي ماثلة أمام أعينهم، فما يمنعهم من التصديق بها، السحر الباطل، أم عدم الإبصار الكاذب، ودلالة (أم) هنا (أيّ) مع همزة استفهام أو (أيّ) وحدها، ولا تضارب بينهما.
2. القول بأنّ (أم) منقطعة، يقتضي أن تكون جملة (أم) مستأنفة بمعنى الإضراب، فيكون تقدير الآية: (بل أأنتم لا تبصرون)، أو (بل أنتم لا تبصرون)، على حد قول النحاة من أنّ (أم)

المنقطعة تؤول بـ (بل) وحدها، أو بـ (بل) والاستفهام، وهذا القول الأخير هو ما أخذ ابنُ عاشور كما يظهر في إشارته التي وردت سابقًا.

ثالثًا: قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةٗۚ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٨٠ ﴾ (البقرة:80).

يقول الزّمخشريّ (538هـ- 1143م) في كشّافه: "وأَمْ إمّا أن تكون معادلة بمعنى: أيّ الأمرين كائن على سبيل التقرير، لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة"[43]، وقد وافقه في ذلك البيضاوي في تفسيره إذ يقول: "أم معادلة لهمزة الاستفهام بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير للعلم بوقوع أحدهما، أو منقطعة بمعنى: بل أتقولون، على التقرير والتقريع"[44]، وقد ذكر أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ- 1344م) في البحر المحيط: " (فلن يخلف الله وعده)... هذه الجملة جواب الاستفهام الذي ضمن معنى الشرط، كقولك: أيقصدنا زيد؟ فلن نجيب من برنا... ولذلك قال الزمخشري: فلن يخلف متعلق بمحذوف تقديره: (إن اتخذتم عنده عهدًا فلن يخلف الله عهده)، كأنه اختار القول الثاني من أن الشرط مقدر بعد هذه الأشياء"[45].

وبالنّظر في تركيب جملة (أم) وفقًا للسّياق الظّاهر، نجد ما يأتي:

- اعتبار (أم) متّصلة، يفرض ارتباطها بالاستفهام السّابق لها (أتّخذتم...)، وهذا الارتباط مدعومٌ بالمعنى الظّاهر من السّياق وقد أشار إليه المفسّرون وهو (العلم بوقوع أحدهما)؛ وبذلك تُعدُّ جملة (فلن يُخلف الله عهده) جملةً معترضةً.
- اعتبار (أم) منقطعة، يفرض انفصالها عن الارتباط بالاستفهام السّابق ومجيئها بتقدير معنى التّقريع والإنكار اعتمادًا على قرائن معنويّة، منها: الأخذ بمعنى السّياق الدّالّ على التّقريع والإنكار، ومنها أنّ الاستفهام في أوّل الجملة يتضمّن معنى الشّرط؛ فتكون جملةُ (فلن يُخلف الله عهده) جوابًا للشّرط، بدلالة ارتباط حرف (الفاء) بها، إذ تدخل الفاء على جواب الشّرط، فتكون بذلك قرينةً لفظيّةً على تضمّن معنى الشّرط في الاستفهام.

وممَّا سبق، يظهر أنّ كلا الاحتمالين، اشتمل على قرائن لفظيّة وقرائن معنويّة، وهي على النّحو الآتي:

- (أم) متّصلة:
  1. القرائن اللّفظيّة: الاستفهام بالهمزة.
  2. القرائن المعنويّة: العلم بوقوع أحد الأمرين
- (أم) منقطعة:
  1. القرائن اللّفظيّة: ارتباط الفاء بجملة (لن يخلف الله وعده)، يجعلها جوابًا للاستفهام.
  2. القرائن المعنويّة: الدلالة على الإنكار والتقريع، وتضمّن الاستفهام معنى الشّرط.

وبذلك؛ فالقرينة اللّفظيّة (همزة الاستفهام) لها ارتباط مباشرٌ بالتّركيب، بينما كانت قرينة (الفاء) هي قرينة لفظيّة لمعنًى مُتَضَمّن، وعلى هذا فإنّ الأخذ بدلالة (أم) اعتمادًا على قرينتين: قرينةٍ لفظيّة مباشرة، وهي (همزة الاستفهام)، وقرينة معنويّة، هي (العلم بوقوع أحد الأمرين)، يجعل من ترجيح أن تكون (أم) هنا متّصلة أولى من الانفتاح في دلالتها على الانقطاع اعتمادًا على قرينةٍ معنويّة، و قرينةٍ لفظيّة غير مباشرةٍ أو قرينةٍ على معنًى مقدّر أو متضمّن، ويُضاف إلى ذلك، أنّ عدَّ (أم) متصلة لا يُلغي المعاني المترتّبة على (أم) في حال انقطاعها وهي التقريع والإنكار، إذ يتضمن اعتبار (أم) متّصلة هذه المعاني، في حين، يكون اعتبار (أم) منقطعة مُضعفًا لما يترتّب على اتصال (أم) من معنى الاستفهام التصوّريّ الذي يُطلب منه تعيين أحد الأمرين.

رابعًا: قوله تعالى:﴿ فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ أَلِرَبِّكَ ٱلۡبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلۡبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمۡ خَلَقۡنَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثٗا وَهُمۡ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾(الصّافات: 149-150).

القولُ بأنّ (أم) هنا للإضراب هو ما أشار إليه أبو السّعود العماديّ (982هـ- 1574م)، إذ يقول بأنّ قوله تعالى: (أم خلقانا الملائكة إناثًا) "إضرابٌ وانتقالٌ من التبكيتِ بالاستفتاءِ السَّابقِ إلى التَّبكيتِ بهذا كما أُشير إليه أي: بل أخلقنا الملائكةَ"[46]، كما أورد ابن عاشور(1393هـ- 1973م) أن "(أم) منقطعة بمعنى (بل) وهي لا يفارقها معنى الاستفهام، فالكلام بعدها مقدر بهمزة الاستفهام، أي: (بل أخلقنا الملائكة إناثًا)"[47]، وأورد محيي الدين درويش(1403هـ- 1982م) أنّ "(أم) حرف عطف معادلة للهمزة، كأنّ المستفهم يدعي ثبوت أحد الأمرين ويطلب تعيينه منهم قائلا: (أي هذين الأمرين تدعونه)"[48].

ومن خلال هذه الأقوال، ورد في كتب هؤلاء المفسرين ما يُظهِرُ اتّفاقهم في أنَّ (أم) في هذه الآية منقطعة، وقد أشار محمد عبدالخالق عضيمة في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم[49] إلى أنّ (أم) في هذه الآية تحمل الوجهين، ولم يَنْسُب (أم) متصلةً لأحدٍ من المفسّرين، فما الذي دفعه لهذا التّوسُّع في التأويل؟.

وبالنّظر في تركيب (أم) في الآية، فإننا سنقدر أحد التركيبين الآتيين:

- (أم) منقطعة: استفهام + أم + جملة
- (أم) متصلة: همزة الاستفهام + المعطوف عليه + أم + المعطوف

ويفيدُ البحث عن القرائن في تحديد أيّ التركيبين هو الأصوب في التقدير، ويظهر أنّ وجود الاستفهام قرينةٌ لفظيّةٌ مشتركةٌ بين (أم) المنقطعة و (أم) المتصلة، وإن كانت أكثر صلةً بالمتصلة منها بالمنقطعة، إذ تأتي المنقطعة غير مسبوقةٍ باستفهام، بينما لا بدّ للمتصلةِ من همزةٍ سواءً أكانت للاستفهام أم للتسوية.

وأمّا عن القرينة المعنويّة، فإنّ ما ذهب إليه المفسّرون من فصل ما بعد (أم) عمّا قبلها فهو على اعتبار أنّ جملة الاستفهام (ألربك البنات ولهم والبنون) مكتفيةُ المعنى، فهو إنكارٌ لتصنيفهم نسبة المخلوقات على حسب أهوائهم وما يشتهون، ثم يأتي إنكارٌ آخر على ادّعائهم بأنّ ما نسبوه إلى الله تعالى، هو من جنس مخلوقاتٍ أنثويّة دون أن يملكوا أي دليلٍ على صحّة هذا الادّعاء، وكأنّ التّصنيف الأوّل

بنسبة البنات إلى الله – تعالى الله عما يقولون– قد يتضمّن إنكار أن يكون الملائكة من الإناث بادّعائهم، ويمكن وصف هذا القول بأنّه مجاراةٌ لادّعائهم الأوّل وإقامةٌ للحجة عليهم بإنكار أساس دعواهم الباطلة.

إذن، فليس في التّركيب ارتباط للجملة الآتية بعد (أم) بما قبلها، إلا من حيث أنّها مجاراةٌ لتصنيفٍ سابقٍ باطل، وهو نسبة الإناث إلى الله – تعالى الله عما يقولون – فهو باطلٌ في حقيقته، فجاءت هذه الجملة لتبطل أساس هذا التّصنيف، وتقدير الإضراب مناسبٌ لأداء هذا المعنى؛ لأنّه يُبطل الأساس وما بُني على هذا الأساس، بتقدير إضرابٍ واستفهامٍ إنكاريّ آخر.

وأمّا إن عُدَّت (أم) متصلةً فإنّ تقدير ارتباط ما بعدها بما قبلها في المعنى يستدعي تقدير (أيُّ الأمرين تدّعونه؟ أنسبةُ الإناث إلى الله أم خلق الملائكة إناثًا؟)، وبالنّظر في هذا التقدير يظهرُ أنّ كلا الادّعاءين حاصلٌ منهما، وليس فيه طلبٌ بتحديد أحدهما، إذ كلاهما منكرٌ، وبذلك، فإن عدَّ (أم) متصلةً في هذا التّركيب وبهذا التقدير لا يرتقي إلى صوابيّة اعتبار (أم) منقطعة، إذ يُؤيّدُ ذلك اللّفظُ والمعنى، ولذلك فإننا نرجح أن تكون (أم) منقطعة ولا نرى أنّ الاتّصال يخدم المعنى المراد، وهذا هو ما ذهب إليه المفسّرون، وهو ما صرّح به محمد عضيمة نفسُه.

خامسًا: قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ٧٥﴾ (ص:75).

ذكر القرطبي (671هـ– 1272م) في تفسيره: "وقرأ محمد بن صالح[50] ... : (بيدي استكبرت) موصولة الألف على الخبر وتكون (أم) منقطعة بمعنى (بل) مثل:﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ ٣﴾ (السجدة:3) وشبهه، ومن استفهم فـ(أم) معادلة لهمزة الاستفهام وهو تقرير وتوبيخ"[51]، وقال أبو السّعود (982هـ– 1574م): " وقُرِىء بحذفِ همزةِ الاستفهامِ ثقةً بدلالةِ أمْ عليها"[52]، وذكر محيي الدّين درويش (1403هـ– 1982م): "الهمزة للاستفهام الإنكاري التوبيخي وهمزة الوصل سقطت استغناء عنها و(استكبرت) فعل وفاعل، و(أم) عاطفة متصلة ولا يمنع من ذلك اختلاف الفعلين، قال سيبويه [170هـ– 796م]: (وتقول: أضربت زيدا أم قتلته، فالابتداء هنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، كأنك قلت: أي ذلك كان؟)"[53].

ومن خلال هذه الشروحات يظهر لنا تعدّد أقوال المفسّرين في (أم)، فقد أشاروا إلى أنّها تُعدُّ متصلةً باعتبار إثبات همزة الاستفهام، وهي أيضًا متصلة، وإن أُعتبرتْ القراءة بهمزة الوصل باعتماد دلالة (أم) على الهمزة، وهناك من رأى إن القراءة بهمزة الاستفهام تقضي باتصال (أم) بخلاف القراءة بهمزة الوصل.

وبالنّظر في تركيب جملة (أم) وما قبلها، يمكننا ملاحظة ما يأتي:

- (أم) متصلة: استفهام + جملة فعليّة + (أم) + جملة فعليّة

وهذا التّركيب هو ما تأتي عليه (أم) متّصلةً، فتكون الجملة التالية لـ (أم) معطوفةً على الجملة السّابقة لها، وقد صرّح محيي الدّين درويش (1403هـ) بأنّ اختلاف الفعلين في الجملتين ليس بمانعٍ من اتّصالهما،

وهذا خلاف ما ذهب إليه محمد عضيمة في ضوابطه التي وضعها للتفريق بين (أم) المنقطعة و(أم) المتّصلة، وذلك من عدّة جوانب، أبرزها: رأيه في أن اختلاف المعنى بين الفعلين يرجّح أن تكون (أم) منقطعة[54]، وفي هذا التّركيب فإن الفعل التّام (استكبرت) هو غير الفعل النّاسخ (كنت)، ولهذا كان رأي محيي الدّين درويش (1403هـ- 1982م) أنّه لا يرى بأسًا في اختلاف الفعلين، إذ لا يمنع ذلك من أن يكون ما بعد (أم) متّصلاً بما قبلها، إضافةً إلى أنّ المسند إليه لكلا الفعلين (التّام – استكبر) و(النّاقص – كان) هو شيءٌ واحدٌ، وقد أشار محمد عضيمة إلى أنّ هذا الاشتراك يرجّح بأن تكون (أم) معه متصلةً[55].

- (أم) متّصلة: جملة فعليّة محذوفة الاستفهام + (أم) + جملة فعليّة

ويصحّ مع هذا التّركيب أن تُعدَّ (أم) متصلةً؛ ذلك بأنها تأتي بعد الاستفهام، وقد ظهر معنا أنّ تعليل مجيء (أم) دون استفهام هو ما تحمله (أم) من دلالةٍ عليه، وهذا يُشير إلى استفهامٍ متضمَّنٍ قبلها، ويُمكن تقدير الجملة بوصف (أم) متصلة باستحضار الاستفهام القائم على تعيين أحد الأمرين: الاستكبار أو العلّو، فيكون التّقدير: أيّ الأمرين فيك؟. وهذا يعني أنّ القراءة بهمزة الوصل تحتمل تقدير استفهامٍ محذوفٍ، ولحذف الاستفهام شواهدُ مثبتةٌ كالذي ورد سابقًا[56].

- (أم) منقطعة: جملة فعليّة خبريّة + (أم) + جملة فعليّة

ويأتي هذا التّركيب على القراءة المُشار إليها سابقًا، وهي قراءةٌ غير مشهورةٍ لابن كثير (747هـ- 1346م)[57] التي تُقرأ فيها الهمزة للوصل، وهي بهذا التّركيب لا تعدو أن تكون (أم) منقطعة إذ لا تأتي (أم) المتصلة بعد جملةٍ خبريّة.

وبالإشارة إلى القرينة المعنويّة في التّراكيب السّابقة على اختلاف القراءتين، نجد أنّ تقدير (أم) بالاستفهام بـ (أيّ) أقوى من تقديرها بمعنى (بل)، فليس إبليس من العالين لكي يُضربَ عن معنى استكباره، إذ لا يوجدُ دليلٌ على هذا الاعتبار، أمّا إذا قدّرنا (أم) بـ (أيّ) فإن معناها يصحُّ هنا، مع وضوح الاستنكار والتّوبيخ في الاستفهام، توبيخًا على استكباره، واستنكارًا لكونه من العالين، وهذا يرجّح اتّصال (أم) هنا.

سادسًا: قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴿٨﴾ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ (الزّمر: 8-9).

أورد الزّجّاج (311هـ- 923م) في حديثه حول هذه الآيات تأويلين لـ (أم)، فقال: " ويُقرأ (أَمَنْ هو قانِتٌ) بتخفيف الميم، وتأويله: أمن هو قانت كهذا الذي ذكرنا ممن جعل للَّهِ أنداداً، وكذلك (أَمَّنْ) معناه بَلْ أَمَنْ هو قانت كغيره، أي أمن هو مُطيعٌ كَمن هُوَ عَاصٍ"[58]، وجاء في تفسير القرطبي (671هـ- 1272م) حول جملة (أمّن هو قانتٌ): " فالجملة التي عادلت (أم) محذوفة، والأصل (أم من) فأدغمت في الميم، النحاس: و(أم) بمعنى(بل)"[59]، وأورد ابن عاشور (1393هـ- 1973م) وجهي تأويل (أم)، إذ قال:

"أحدهما: أن تكون (أم) معادلة لهمزة استفهام محذوفة مع جملتها دلت عليها (أم) لاقتضائها معادلا، ودل عليها تعقيبه بـ (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)؛ لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين. والوجه الثاني: أن تكون (أم) منقطعة لمجرد الإضراب الانتقالي. و (أم) تقتضي استفهاما مقدرا بعدها"[60].

ومن خلال هذه الأقوال، نجد أنّ المفسّرين ذهبوا إلى تأويل (أم) بوجهين: متّصلة ومنقطعة، وبالنّظر في معايير هذين الوجهين، نجد ما يأتي:

(أم) متّصلة: وتركيب جملتها: (همزة الاستفهام المقدرة + جملة مقدرة + (أم) + جملة اسميّة)، وفي الشاهد الذي بين أيدينا، فإن جملة ما قبل (أم) والاستفهام غير مذكورين في التركيب، وقد سوّغ المفسّرون هذا الحذف بقرينتين: الأولى: دلالة (أم) عليها، والثّانية: جملة (هل يستوي...) إذ تدلّ على معنى عدم المساواة بين صنفين من النّاس، هم العالمون وغير العالمين، ويقتضي ذلك أن يكون المحذوف صنفًا مغايرًا لصنف القانت الذي ورد ذكره بعد (أم).

ويُعدُّ هذا الوجه مقبولاً نحويًّا في حذف همزة الاستفهام ودلالة (أم) عليها، إذ وردَ شاهدٌ نحويٌّ على ذلك، وهو (بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان)، وقد سبق الحديث عنه، ومن هذا المنطلق فإن هذا التّركيب مع هذا التأويل يدعم عدَّ (أم) متصلةً، ويكون تقدير جملتها بـ (أيّ) الاستفهاميّة (أيُّ الصنفين خيرٌ: الكافرُ أم القانت؟)، وهذا المعنى ذهب إليه الأخفش، أو يكون المعنى: (آلعاصي خيرٌ أم من لا يعصي)[61].

(أم) منقطعة: وتركيب جملتها: (جملة خبريّة + (أم) + جملة اسميّة)، وفي هذا التركيب لا حاجة لتقدير جملةٍ محذوفةٍ، فما قبل (أم) وهو قوله تعالى: (قل تمتع بكفرك قليلاً إنك من أصحاب النار) يمثّل خبرًا وما بعد هذا التركيب إضرابٌ بـ (أم) في دلالتها على معنى (بل) والاستفهام، ويكون تقدير جملة (أم): (بل أمَن هو مطيعٌ كمن هو عاصٍ) كما ذُكر سابقًا، وهو تركيبٌ اشتمل على تقدير استفهامٍ وتأويلٍ لـ(أم) بـ (بل).

وبهذا، يكون تركيبُ جملة (أم) في حال تأويلها منقطعةً مكتفيًا بما فيه من دلالة الإضراب، ولا يستدعي تقديرَ محذوفٍ قبل (أم)، إضافةً إلى أنّه يشتملُ على المعنى الحاصل بعد تقدير جملةٍ محذوفةٍ مع الاستفهام قبل (أم)، ومن هذا المنطلق، نرى أنّ (أم) في هذا التّركيب أقرب إلى أن تكون منقطعةً، انطلاقًا من الاستغناء عن تقدير محذوفٍ قبلها، وعملاً بصوابيّة دلالتها على الإضراب وموافقته للدلالة المقصودة في التركيب ذاته.

أمّا القول بشأن قراءة (أمَن) بتخفيف الميم، فليس ثمّة حضورٌ لـ (أم)، فالتركيب هنا: (همزة الاستفهام) و (من) الموصولة، ويكون تقدير الكلام: (أمن هو قانتٌ كمن هو عاصٍ)، ويدلُّ على هذا المعنى الآيةُ التي تليها وهو قوله تعالى: (قل هل يستوي الذي يعلمون والذين لا يعلمون) ففيها مقارنةٌ بين صنفين من النّاس، كما أنّ تقدير معنى جملة (أمَن هو قانتٌ) يستدعي تقدير صنفٍ آخر مغاير لمن هو قانتٌ.

سابعًا: قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾(الواقعة: 58-59).

قال أبو السّعود (982هـ- 1574م) حول (أم) في هذه الآيات: " و(أم) قيل منقطعةٌ؛ لأن ما بعدها جملةٌ؛ فالمعنى: (بل أنحنُ الخالقونَ)، على أنَّ الاستفهامَ للتقريرِ، وقيل متصلة، ومجيءُ (الخالقونَ) بعد (نحن) بطريقِ التأكيد لا بطريقِ الخبريةِ أصالةً"[62]، كما قال ابن عاشور(1393هـ- 1973م): " وأم متصلة معادلة الهمزة... ويجوز أن نجعل أم منقطعة بمعنى (بل) لأن الاستفهام ليس بحقيقي فليس من غرضه طلب تعيين الفاعل ويكون الكلام قد تم عند قوله: تخلقونه"[63].

ويظهرُ لنا أنّ (أم) في هذه الآيات قد أوّلها المفسّرون بوجهين: فهي إما متّصلة وإمّا منقطعة، وبالنّظر في تركيب جملتها، نجد ما يأتي:

(أم) متّصلة: وتقتضي بذلك أن يكون التّركيب معها (استفهام + جملة + (أم) + جملة)، وهي عاطفة بين الجملتين، وبتقدير (أم) بـ (أيّ)، يكون التّأويل: (أيّنا الخالق؟ أنتم أم نحنُ؟)، ويمكن اعتبار الاستفهام هنا حقيقيّا يتطلّب تعيين أحد الأمرين، ويُعد تكامل هذا التّركيب داعمًا لعدّ (أم) متّصلةً.

(أم) منقطعة: وفي هذه الحال، ينبغي أن يكون تأويل الاستفهام الوارد على أنّه ليس استفهامًا حقيقيًّا، للخروج من مظنّة التّعيين التي يفرضها اعتبار (أم) متصلةً، وتُقدّر (أم) هنا بمعنى (بل)، ويكون تقديرها مع الجملة بعدها: (بل نحن الخالقون)، وهذا التقدير يتّفق مع المعنى المقصود بالآية أيضًا.

وللتّرجيح بين الموقفين، فإن القول بأنّ (أم) منقطعة: أقرب إلى دلالة الآية، وموطن الاعتبار في هذا التّرجيح هو تحديد نوع الاستفهام، فالسّياق يُنكر على المشركين رفضهم لفكرة البعث، واستنكار قدرتهم على خلقِ أنفسهم، وعليه؛ فإن خالقهم وخالق غيرهم، لقادرٌ على إعادتهم في ما غاب عن أعينهم[64]، ومن هنا، فإن اعتبار الاستفهام إنكاريًّا أقوى للسّياق، ويترجّح اعتبار(أم) منقطعة.

وممّا يقوي من هذا الاعتبار ما أورده ابن عاشور (1393هـ- 1973م) في تحديد نوع (أم) في آيةٍ أخرى من السّورة نفسها، وهي مقاربةٌ في التّركيب لهذه الآيات التي بين أيدينا، وهي في معرض حديثه عن (أم) في قوله تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (الواقعة: 63-64)، إذ قال: " وجملة (أأنتم تزرعونه) (إلخ) بيان لجملة (أفرأيتم ما تحرثون) والاستفهام في (أأنتم تزرعونه) إنكاري، كالذي في قوله: (أأنتم تخلقونه)، والقول في موقع أم من قوله: (أم نحن الزارعون) كالقول في موقع نظيرتها من قوله: (أم نحن الخالقون)... أي أن (أم) منقطعة للإضراب"[65]، ولا يُعارض ابن عاشور(1393هـ- 1973م) نفسه حين أشار إلى أنّ (أم) في قوله تعالى: (أم نحن الخالقون) هي متصلةٌ معادلةٌ للهمزة، فهو لم يُشر إلى أنّ الاستفهام حقيقيٌّ، بل اكتفى بهذا الحكم في هذا الموقف دون بقية التراكيب المشابهة لهذا

التّركيب، وزاد من تأكيده على أنّ (أم) منقطعة في هذا التّركيب وفي التّركيب الآخر في قوله تعالى: (أم نحنُ الزّارعون).

ثامنًا: قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ (يونس:59).

قال أبو السّعود (982هـ- 1574م) حول (أم) في هذه الآية: " و(أم) متصلةٌ، والاستفهام للتقرير المؤدي إلى التبكيت لتحقق العلمِ بالشق الأخيرِ كأنه قيل: (أم لم تتخذوه بل تتقوّلون عليه تعالى)، وإما منقطعةٌ، والاستفهام لإنكار الاتخاذِ ونفيِه، ومعنى (بل) فيها الإضرابُ والانتقال من التوبيخ بالإنكار على اتخاذ العهدِ إلى ما تفيد همزتُها من التوبيخ على التقوُّل على الله سبحانه"[66]. وقال ابن عاشور(1393هـ- 1973م): "وأم حرف بمعنى (أو) يختص بعطف الاستفهام، وهي تكون مثل (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، وللتمييز بين الأشياء، أو الإباحة أي الجمع بينها، فإذا وقعت بعد همزة الاستفهام المطلوب بها التعيين كانت مثل (أو) التي للتخيير. وإن وقعت بعد استفهام غير حقيقي كانت بمعنى (أو) التي للإباحة، وتسمى، حينئذ منقطعة؛ ولذلك يقولون إنها بمعنى (بل) الانتقالية. وعلى كل حال فهي ملازمة لمعنى الاستفهام فكلما وقعت في الكلام قدر بعدها استفهام"[67].

ومن خلال هذه الأقوال، يظهر أنّ المفسّرين ذهبوا إلى أنّ (أم) في هذه الآيات إمّا متّصلة، وإمّا منقطعة، وقد كان اعتمادهم لهذا التّصنيف على تحديد نوع الاستفهام قبلها، فإن كان استفهامًا حقيقيًّا كانت (أم) متّصلة، باعتبار أنّها يُراد بها التّعيين، فيكون تأويلها بـ (أيّ)، ويكون تقدير الجملة في هذه الآية: (أيُّ الأمرين حقيقةُ أمركم: أذن الله لكم أم تفترون على الله الكذب؟). وتركيب جملة (أم) في هذه الآية يشتمل على (استفهام+ جملة اسميّة + (أم) + جملة فعليّة)، وهو تركيبٌ مكتمل العناصر لاعتبار (أم) متّصلةً في هذه الجملة.

أمّا قولهم بأنّ (أم) منقطعةً، فهو باعتبار الاستفهام قبلها استفهامًا غير حقيقيّ، وإنّما هو استنكارٌ وتوبيخٌ، مما يؤدّي إلى تأويل (أم) بـ (بل) والاستفهام، فيكون تقدير الجملة: (بل أعلى الله تفترون)، أو تقديرها بـ (بل) وحدها: (بل على الله تفترون)، وهو إضرابٌ عمّا سبقه من حكم الكافرين بالتّحليل والتّحريم دون إذنٍ من الله تعالى.

وللتّرجيح بين هذين القولين، فإنّ تفسير الهمزة السّابقة لـ (أم) هو الذي فتحَ المجال للتّوسع في تحديد نوع (أم). ومن هذا المنطلق، فإننا بحاجة إلى تحرّي مدلول الآية، وأي الاعتبارين هو المقصود؟ أيكون الاستفهام حقيقيًّا، يُريد منه الله تعالى معرفةَ أمرٍ يُخفونه، أم هو إنكارٌ منه سبحانه وتعالى عليهم ما فعلوه من تعدٍّ على حدوده والتّصدّي للتّحريم والتّحليل دونما إذنٍ منه؟.

ويظهر من السّياق ما يُعين على الإجابة عن هذا السّؤال، فالمعنى يتّجه نحو الإنكار والتّوبيخ، فهو سبحانه وتعالى أعلم بحقيقتهم، وأعلم بما دفعهم لهذا التّجرؤ على أحكامه؛ وبذلك، فإنّ ترجيح أن تكون (أم)

منقطعةً أولى من اعتبارها متّصلةً، وإن كانت عناصر التّركيب النّحويّة مكتملة العناصر المؤيّدة لها، ولعل هذه الخاصّية الدّلاليّة التي تمتلكها آيات القرآن الكريم تُضيف إلى معايير تصنيف (أم) بين الاتصال والانقطاع ما لا يكفي معه الاعتماد على الجانب التّركيبيّ النّحويّ المجرّد عن معنى السّياق، ويكون للسّياق دورٌ معياريٌّ في الحكم على مجيء الاستفهام على حقيقته أو خروجه إلى أغراضَ أخرى.

وبالإشارة إلى ما ذكره ابن عاشور(1393هـ- 1973م) من مجيء (أم) بمعنى (أو) للتّخيير أو الإباحة، وربط ذلك بتأويلها على أنّها متّصلةٌ في المعنى الأول ومنقطعةٌ في المعنى الثّاني، فهذا نوعٌ من التّوسّع في التّفسير، إلا أنّ لنا عليه ملحوظة: فإن كان التقاء (أم) بـ (أو) في حال كان الاستفهام حقيقيًّا، إن كان ذلك أمرًا مقبولاً من حيث المعنى، فالتّخيير في (أو) يقترب من التّعيين في تأويل معنى (أم) بـ (أيّ)، إلا أنّ معنى الإباحة، الذي ذكره ابن عاشور في (أو) لا يلتقي مع معنى الإضراب في (أم) حين تؤوّل بـ (بل)، فإنّ لـ (أو) دلالة على الإضراب مستقلّةً عن معنى الإباحة[68].

تاسعًا: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴿٦٢﴾ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٦٣﴾﴾ (ص: 62-63).

قال أبو السّعود (982هـ- 1574م) في تركيب (أم زاغت عنهم الأبصار) بأنّه: " متَّصلٌ بـ (اتَّخذناهم) على أنَّ (أم) متَّصلة، والمعنى: (أيَّ الأمرينِ فعلنَا بهم: الاستسخارُ منهم أم الازدراءُ بهم وتحقيرُهم؟) أو على أنَّها منقطعةٌ والمعنى: (أتخذناهم سخرياً بل أزاغتْ عنهم أبصارُنا)، كقولك: (أزيدٌ عندك أم عندَك عمروٌ) على معنى توبيخِ أنفسِهم على الاستسخارِ ثمَّ الإضرابُ والانتقالُ منه إلى التَّوبيخِ على الازدراءِ والتَّحقيرِ"[69]، وقال السّمرقنديّ (375هـ- 985م): " قرأ حمزة، والكسائي، وأبو عمرو، سِخْرِيّاً أتخذناهم بالوصل. وقرأ الباقون: بالقطع فمن قرأ بالقطع، فهو على معنى الاستفهام بدليل قوله: أَمْ زاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصارُ لأن (أَمْ) تدل على الاستفهام، ومن قرأ: بالوصل، فمعناه: أنا أَتَّخَذْناهُمْ سِخْرِيًّا وجعل (أَمْ) بمعنى (بل)"[70]، ويرى الزّمخشريّ (538هـ- 1143م) أنّ اختلاف القراءتين في إثبات الهمزة لـ (اتخذناهم) أو حذفها، لا يبعد القراءتين عن المعنى المشترك بينهما، بدعوى تقدير الهمزة في (أم)، إلا أنّه يذهب إلى ما وجدناه عند المفسرين من اعتبار وجهين لِـ(أم) في هذه الآية، وبحسب كل قراءة.

ومن خلال النّظر في أقوال المفسرين حول (أم) في هذه الآية، نجد أنّهم قالوا باحتمالها لأحد الوجهين: الاتّصال أو الانقطاع، وكان حكمهم على (أم) بالاتّصال قد اعتمد على ما يأتي:

أوّلاً: القراءة المشهورة التي تثبت الهمزة في (أتّخذناهم)، فتكون هذه هي همزة الاستفهام المطلوب بها تعيين أحد الأمرين، وليست خارجةً عن هذا الغرض، فهي استفهامٌ حقيقيٌّ.

ثانيًا: اكتمال عناصر التّركيب النّحويّ لجملة (أم) المتّصلة، وتوافق هذا التّركيب مع دلالة الجملة التي تدلّ معها (أم) على معنى (أيّ) الاستفهاميّة؛ ولذلك كان تأويل التّركيب كما أشاروا: (أيَّ الأمرينِ فعلنَا بهم: الاستسخارُ منهم أم الازدراءُ بهم وتحقيرُهم).

أمّا قولهم عن (أم) بأنّها منقطعة، فقد استند إلى ما يأتي:

أوّلاً: تسهيل همزة (اتّخذناهم) بوصفها همزة (وصل) وليست همزة استفهام، بحسب قراءة بعض القرّاء، وبهذه القراءة تتّجه الجملة نحو دلالة الإخبار، التي هي من العلامات على انقطاع ما بعد (أم) عمّا قبلها.

ثانيًا: تأويل الاستفهام في القراءة التي تثبت همزة الاستفهام في (أتّخذناهم)، بأنّه خراج عن غرض الاستفهام الحقيقيّ، إلى غرض التّوبيخ الذي يوبّخ به أهل النّار أنفسهم على ما قاموا به من سخريةٍ بأُناسٍ كانوا يحتقرونهم، وهم خيرٌ منهم.

ومن خلال هذا التّحليل، يتّضح أنّ عدَّ المفسّرين (أم) متّصلة، قد جاء من وجهٍ واحدٍ فقط، وهو الاعتماد على القراءة التي تثبت همزة الاستفهام، إذ قال المفسّرون في أحد القولين: بأنّ الاستفهام حقيقيّ لطلب التعيين، وهذا حكمٍ باتّصال (أم) من وجهٍ واحدٍ ليس له ثانٍ.

أمّا قول المفسّرين، بانقطاع (أم)، فقد جاء من وجهين: أحدهما من القراءة التي جعلت الهمزة في (اتّخذناهم) للوصل، فكانت الجملة قبل (أم) خبريّة، فترجّح أن تكون (أم) منقطعة، وأمّا الوجه الثّاني: فمن تأويل الاستفهام في القراءة التي تثبتها بأنّه خارج عن الغرض الأصليّ إلى غرض التّوبيخ، فكانت (أم) بهذا التّأويل بمعنى الإضراب.

ومن هنا، يُرجَّحُ أن تكون (أم) منقطعةً في هذه الآية، لأنّ لها طريقين يدعمانِ القول بأنّها منقطعة، وليس لـ (أم) أن تُعدَّ متّصلةً إلا من طريقٍ واحدةٍ، فيكون لهذا التّعدّد في الطرق ترجيحٌ لذلك السّبب.

عاشرًا: قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾ ﴾(البقرة: 139- 140).

قال الطبريّ (310هـ- 922م): " وقد زعم بعض أهل العربية أنّ ذلك، إذا قرئ كذلك بـ(الياء)، فإن كان الذي بعد(أم) جملة تامة، فهو عطفٌ على الاستفهام الأول؛ لأن معنى الكلام: (قيل: أيّ هذين الأمرين كائنٌ؟ هذا أم هذا؟)، قال أبو جعفر: والصواب من القرَاءة عندنا في ذلك: (أم تقولون)، بـ (التاء) دون (الياء) عطفًا على قوله: (قل أتحاجُّوننا)، بمعنى: (أيّ هذين الأمرين تفعلون)"[71]، وقال الزّمخشريّ (538هـ- 1143م): "يحتمل فيمن قرأ بـ (التاء) أن تكون (أم) معادلة للهمزة في: (أَتُحَاجُّونَنَا) بمعنى (أيّ الأمرين تأتون: ألمحاجة في حكمة الله أم ادّعاء اليهودية والنصرانية على الأنبياء) والمراد بالاستفهام عنهما إنكارهما معاً، وأن تكون منقطعة بمعنى: (بل أتقولون)، والهمزة للإنكار أيضًا، وفيمن قرأ بالياء لا تكون إلا منقطعة"[72]، ونحو قول الزّمخشريّ ذهب أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ- 1344م)[73].

ومن خلال هذه الأقوال يتبيّن أنّ المفسّرين أخذوا بتعدّد أوجه القراءات لهذه الآية، وقد رأوا أنّ (أم) في قراءة (تقولون) بـ (التّاء) تحتمل أمرين:

- الاتّصال، إذ تُعادلُ همزة الاستفهام في قوله تعالى: (أتُحاجّوننا...)، على الرّغم من بيانهم بأنّ غاية الاستفهام هي الإنكار، وليس استفهامًا حقيقيًّا لطلب تعيين أحد الأمرين، ويؤوّلون (أم) حينها بـ (أيّ).
- الانقطاع، مع بيان أنّ الهمزة للإنكار، ويؤوّلون (أم) بـ (بل) والهمزة، (بل أتقولون).

وأمّا قراءة (أم تقولون) بـ (الياء)، أي: (أم يقولون)، فقد رأوا أنها لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا ألا وهو أنّها منقطعة، ويؤوّلونها بـ (بل) والهمزة، أي: (بل يقولون...).

وما يُلاحظُ على هذه الأقوال بأنّها جمعت بينَ اتّباع القواعد النّحويّة والمعاني الدّلاليّة في بيان أنّ (أم) في جملة (أم تقولون) قد استوفت العناصر التّركيبيّة للحكم بمجيئها متّصلةً، في حين خرجت دلالة الاستفهام، التي قالوا بأنّ (أم) معادلةٌ له، خرجت هذه الدلالة إلى معنى الإنكار، وهو المعنى الّذي يدعم دلالة الإضراب التي يمكن تأويل مجيء(أم) عليها، ويظهر أنّهم استندوا إلى معاني الخطاب المشتركة في جملة ما قبل (أم) وما بعدها، إذ قد يكون هذا الخطاب وسيلةً من وسائل اتّصال دلالة كل من الجملتين، ولكنهم في حقيقة الأمر قد أغفلوا معنى الإنكار الذي بيّنوه في الاستفهام الوارد في الآية، فهل يمكن أن يكون لمعنى الخطاب المشترك بين الجملتين قوة أدعى في إبقاء المعنى متّصلاً بين ما قبل (أم) وما بعدها؟.

وأمّا من جانب القراءة بـ (الياء)، أي: (أم يقولون)، فإنّ الضّمير قد تحوّل إلى الغيبة في مقابل الخطاب في الجملة التي تسبقُ (أم)، ولم يطرأ تغيّرٌ في موقف المفسّرين من دلالة الاستفهام على الإنكار، ولكنّهم رأوا أنّ (أم) في هذه القراءة لا تعدو أن تكون منقطعةً، فكأنّهم أخذوا بأثر انقطاع اتّجاه الكلام من الخطاب إلى الغيبة، تسويغًا لتأكيدِ انقطاع (أم) وتأويلها بـ (بل) التي للإضراب.

ومن هنا، فإنّ دلالة التّركيب، أو سياق الكلام، هو المرجع في تحديد الدلالة القصودة من الاستفهام، وقد اتفقت التأويلات على أنّ الاستفهام قبل (أم تقولون) أو (أم يقولون) إنّما هو للإنكار، وليس ثمّة دليلٌ على إمكانيّة اعتبار الاستفهام في قوله تعالى : (قل أتحاجوننا...) استفهامًا يطلب تعيين أحد الأمرين، فهو إنكاريٌّ في جميع الأحوال، لذا؛ تصبح عوامل الأفضليّة لترجيح أن تكون (أم) في هذه الآية في كلا القراءتين منقطعةً، فالاستفهام إنكاريٌ وليس للتعيين، ودلالة هذا الإنكار تستدعي الإضراب إلى معنًى آخر مستنكرٌ أيضًا، فبعد استنكار محاججتهم في الله، يأتي استنكار ادّعائهم نسبة الأنبياء المسلمين إلى دياناتهم.

حادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾ (الزّخرف: 51-52).

وفي هذه الآيات، أشار البغويّ (510هـ- 1116م) إلى أنّ (أم) في هذه الآية عند أغلب المفسّرين هي المنقطعة، فقال: " (أم أنا خير، بل أنا خير، (أم) بمعنى (بل) وليس بحرف عطف على قول أكثر

المفسرين"[74]، إلا أنّ الزّجاج (311هـ- 923م) كان قد أورد رأيًا لسيبويه (180هـ- 796م) نقله عن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (170هـ- 786م) حول هذه الآية، إذ قال الزّجاج: " قال سيبويه: والخليلْ عطف (أَنَا) بـ (أَمْ) على قوله (أَفَلَا تُبْصِرُونَ)؛ لأنَّ معنى (أَمْ أَنَا خَيْرٌ) معناه (أمْ تُبْصِرُونَ)، كأنَّه قال: (أَفَلَا تبصرون أمْ تُبصِرُونَ)، قال: لأنهم إذَا قالوا: (أنت خير منه) فقد صاروا عنده بُصَرَاءَ، فكأنَّه قال: (أفلا تبْصِرُونَ أم أنتم بُصَرَاءُ)"[75].

وقد جمع الزّمخشريّ (538هـ- 1143م) بين القولين فأشار إلى احتماليّة التّأويلين، فقال: " (أَمْ أَنَا خَيْرٌ) (أم) هذه متصلة؛ لأنّ المعنى: (أفلا تبصرون أم تبصرون)، إلا أنه وضع قوله (أَنَا خَيْرٌ) موضع: (تبصرون)؛ لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير)، فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب، ويجوز أن تكون منقطعة على: (بل أأنا خير)، والهمزة للتقرير"[76].

ومن خلال الأقوال السّابقة، يظهر لنا احتماليّة (أم) في الآية للاتّصال أو الانقطاع، على النّحو الآتي:

- (أم) متّصلة: على أساس تأويل ما بعد (أم) بمعنًى يدلّ على الاتّصال بما قبلها، وقد أشار سيبويه (180هـ- 796م) إلى قول الخليل بن أحمد (170هـ- 786م) حول هذا المعنى فاعتبره (أم تبصرون) ليتفق مع المعنى السّابق لـ (أم) وهو (أفلا تُبصرون)، وهذا التّأويل يأتي من تقدير جوابٍ لجملة (أنا خيرٌ منه)، وهو ما أُشيرَ إلى أنّه من باب (إنزال السّبب، وهو الإبصار، منزل المسبّب وهو قوله: أنا خيرٌ منه)، فتكون عناصر تكامل اعتبار (أم) متّصلة قائمة على هذا الأساس إضافةً إلى اعتماد الاستفهام في جملة (أفلا تُبصرون) استفهامًا حقيقيًّا قائمًا على إرادة تعيين أحد الأمرين: (الإبصار أو عدمه).
- (أم) منقطعة: على أساس أنّ الاستفهام في (أفلا تُبصرون) هو استفهامٌ تقريريٌّ، وتقدير (أم) بـ (بل) إضرابًا وانتقالاً إلى معنًى آخر تؤدّيه جملةُ (أنا خيرٌ منه)، دون الحاجة إلى تأويل هذه الجملة بجملةٍ أخرى، ويكون التّركيب النّحويّ بهذه الصّورة داعمًا لهذا الاعتبار الذي تؤوّل به (أم) بـ (بل) على أنّها منقطعة.

في هذه المسألة، وردت من الآراء ما نُظر إليها على أنّها تأويلات (غريبة)، من بينها: أنّ (أم) هنا (متّصلة في المعنى ومنقطعةٌ في اللّفظ)، وقد نقل هذه الآراء السّمينُ الحلبيّ (756هـ- 1355م)[77].

وبعد هذا الاستعراض فإنّنا نرجّح أن تكون الأفضليّة في تحديد نوع (أم) في هذا التّركيب على أنّها منقطعة؛ وذلك بالاعتماد على أمرين: الأوّل: همزة الاستفهام التي فُسّرت بأنّها للتّقرير، إضافةً إلى تركيب جملة ما بعد (أم) واختلافها الاسميّ عن فعليّة الجملة التي قبلها، وأمّا الثّاني: فهو الاكتفاء بظاهر التّركيب المكوّن من جملة (أنا خيرٌ منه) والابتعاد عن التّقدير، علمًا بأنّ هذا التّركيب الظّاهر لا يتعارض مع

التّركيب الذي قدّره اللغويّون والمفسّرون في هذه الآية، إضافةً إلى أنّ هذا التّركيب المُقدّر يتعارض مع ما قُدّر في (أم) المعادلة من عدم جواز تقديم جملة منفيّة على جملةٍ مثبتة في تركيبها[78].

- **الجانب التّحليليّ:**

تبيّن ممّا سبق أنّ كثيرًا من الشّواهد، التي قال فيها المفسّرون باتّساع دلالة (أم) على الاتّصال والانقطاع أو اختلفوا في تحديد نوعها، كان الفصل في تحديد نوعها يستند إلى جوانب لغويّة تُرجِّحُ كفّة نوعٍ على آخر، ومثل هذا التّرجيح هو من باب الأخذ بمبدأ الأفضليّة اللّغويّة في تحديد اتّصال (أم) أو انقطاعها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عوامل ترجيح نوع (أم) في كلّ شاهد قد كانت متفاوتة، فقد تكون بعض العوامل حاضرةً في شاهدٍ وغائبةً في شاهدٍ آخر، وقد تنفرد بعض الشّواهد بعوامل خاصّة دون غيرها، ولعلّ هذا التّفاوت في معالجة الشّواهد عائدٌ إلى خصوصيّة القرآن الكريم، بوصفه أرقى مستويات التّعبير اللّغويّ في اللّسان العربيّ، وما تمتلكه آياته من قدسيّة وأسلوبٍ بيانيّ يفوق كلّ تصوّر، يناسبُ مقام كلّ آيةٍ ومدلولاتها التي ترمي إليها.

ويمكن تحديد عوامل ترجيح نوع (أم)، التي خرج بها البحثُ من خلال توصيف الشّواهد السّابقة، على النّحو الآتي:

أوّلاً: الاستفهام

وقد كان هذا العامل محورًا هامًّا في التّرجيح بين اتّصال (أم) وانقطاعها، ذلك، أنّ (أم) في حال الاتّصال، تستدعي أن يكون قبلها همزة استفهامٍ يُطلب بها تعيين أحد الطرفين، كما يمكن أنْ تُعدَّ (أم) بعد همزة الاستفهام منقطعةً بوصف الاستفهام قبلها خارجًا عن غرضه الأصليّ إلى غرض الإنكار أو التّوبيخ.

ولهذا العامل حساسيّةٌ تتّصل بالعقيدة؛ لأنّ تقدير نوع الاستفهام يتطلّب إدراك سياق الآية والخطاب الذي فيها، ولا يمكن القول: بأنّ همزة الاستفهام للتعيين في القرآن الكريم، قد تكون لطلب العلم من المتكلّم لجهلٍ منه، فالله تعالى عليمٌ خبير، ولا تخفى عليه خافية.

إنّ الاستفهام بهمزة الاستفهام لا يكون دائمًا من مؤشّرات اتّصال (أم)؛ فالأمر يستدعي تحديد غرض الاستفهام، وبعد ذلك، يمكن تحديد دور الاستفهام في بيان نوع (أم)، وقد تبيّن أنّ انفتاح المفسّرين في تأويل (أم) التي تشتمل جملتها على همزة الاستفهام قد أخذ بهذا الجانب، فمن رأى الاستفهام على حقيقته قال بالاتّصال، ومن رأى الاستفهام للإنكار قال بالانقطاع، وكان ترجيحنا أخذًا بمعطيات السّياق التي ترجّح أحد المدلولين.

وبذلك، يمكن القول: بأنّ عمل المفسّرين قد تجاوز التّنظير اللّغويّ لمعياريّة (أم) بين الانقطاع والانفصال إلى تحديد مدلولها وفقًا لسياقاتها التي ترد فيها في القرآن الكريم، ولا يعني ذلك أنّهم لا يعترفون بالأصول التي قرّرها اللّغويّون، بل إنّهم يقومون بتحقيق تلك الأصول وتطبيقها على شواهد من القرآن الكريم، مساهمين بذلك في تحويل الجانب النّظريّ إلى تطبيقٍ عمليّ يزداد معه الفهم الحقيقيّ لوظائف

الأدوات اللّغويّة في السّياقات التّركيبيّة، ويمكن القول إنّ توسّعهم في تأويل (أم) إنّما هو جزءٌ من عملهم في التّفسير، وسعيهم للإحاطة بكل ما تحتمله الآيات من مدلولاتٍ.

ثانيًا: تركيب الجملة

لتركيب الجملة تأثيرٌ في تأويل المعنى الذي تُصرفُ إليه (أم) من حيث الاتّصال أو الانقطاع، فإنّ عماد القول بأنّها متّصلة أو منقطعة يتّجه نحو التّركيب، فإن كان ما بعد (أم) متصلٌ في الجانب المعنويّ بما بعدها، كان القول بأنّها متّصلةٌ، والعكس صحيح، ومن هنا، فقد أظهرت الشّواهد القرآنيّة السّابقة عدّة صورٍ اعتمد عليها المفسّرون في القول في اتّصال (أم) أو انقطاعها، وهذه الصّور التّركيبيّة هي أبرز ما ورد فيه الانفتاح التّأويليّ لـ (أم) في القرآن الكريم.

ومن أبرزها، مجيء تركيب (أم) مكتمل الأركان التي تعزّز القول باتّصالها، كأن تكون مسبوقةً باستفهامٍ، وجملةٍ، وما بعدها جملةٌ:

- استفهام + جملة + (أم) + جملة

وهذا التّركيب في صورته النّظريّة يذهب إلى أنّ (أم) هنا متّصلة، إلا أنّ كثيرًا من الشّواهد التي سبقت دراستُها رُجّح فيها القول بانقطاع (أم)؛ نظرًا لمجيء الاستفهام لغير غرض التّعيين، ومجيئُه لغرض الإنكار والتّوبيخ، ومن جانبٍ آخر، قدّم المفسّرون تأويلاتٍ لعَدّ (أم) متّصلةً وإن غابَ حضور تركيب ما قبل (أم)؛ وذلك اعتقادًا منهم بضرورة اكتمال هذه الصّورة التّركيبيّة لتحقيق صوابيّة القول باتّصال (أم).

ولذلك؛ أُخرِجَ هذا من دائرة القول باتّصال (أم) في مثل هذه الأحوال، أي: مجيء الاستفهام لغير التّعيين، وغيابه من التّركيب السّابق لـ (أم)، فإنّ من الأولى الأخذَ بمعطيات التّركيب الواردة في الآيات بعيدًا عن تقدير محذوفٍ، وفي ضوء حضور قرائن تقوّي من ترجيح الانقطاع.

ومن الصّور أيضًا، أن تكون (أم) مسبوقةً باستفهامٍ، وجملةٍ منفيّة، وما بعدها جملةٌ مثبتة، على النّحو الآتي:

- استفهام + جملة منفيّة + (أم) + جملة مثبتةً

وهذا التّركيب في صورته، قد دفع المفسّرين إلى الخروج من تعارض الجمع بين النفي والإثبات للقول بأنّ (أم) متّصلة، من خلال تقدير معنًى آخر لجملة ما بعد (أم)، على نحو ما عرضنا في قوله تعالى (أفلا تبصرون، أم أنا خيرٌ)، وعلى الرّغم من صوابيّة الأخذ بهذا التّأويل من حيث المعنى، إلا أنّه انصرافٌ عن معطيات التّركيب الحاضرة، وابتعادٌ عن دوره ومدلولاته التي جاء عليها، فإن كان تأويل بعض المفسّرين قد أخرج هذا التّركيب، وأتى بصورةٍ مقدّرة، إلا أنّ طائفةً منهم أعطت له دوره في تأويل الآية، وأخذت به، وهذا هو ما نراه الأولى في اعتبار (أم) في مثل هذه الصور التّركيبيّة.

ومن الصّور التّركيبيّة أيضًا، مجيء (أم) بين استفهام وجملةٍ فعليّة، وبين جملةٍ اسميّة، على النّحو الآتي:

- استفهام + جملة فعليّة + (أم) + جملة اسميّة

وقد كان الموقف في تحديد نوع (أم) في مثل هذا التّركيب انطلاقًا من اختلاف الجملتين التي تتوسّطهما (أم)، فمثل هذا النّوع من التّركيب يخرج إلى القول بالانقطاع، ولعل التّوجّه المنطقيّ لهذا القول واضحٌ في الاختلاف بين الاسميّة والفعليّة، ولكنّ هذا ربّما يتقوّى باعتبارٍ آخر وهو حكم الاستفهام في الجملة الأولى، ومجيئه لغير التّعيين؛ وبذلك، يُمكن القول بأن الاختلاف بين الاسميّة والفعليّة كضابطٍ للتّفريق بين الانقطاع والاتّصال يحتاج إلى عاملٍ آخر يتقوّى به.

ثالثًا: القراءات القرآنيّة

ويُعدّ هذا العامل مؤثّرًا في توجيه المفسّرين لتقدير الاتّصال أو الانقطاع في التّركيب اللّغويّ للآيات القرآنيّة؛ ذلك أنّ اختلاف القراءات قد يُغيّر من طبيعة التّركيب النّحويّ للآية، فإن كانت الآية في قراءةٍ ما تشتملُ على استفهامٍ في جملة ما قبل (أم) وتتحوّل هذه الهمزة إلى همزة وصلٍ في قراءةٍ أخرى، فإنّ تغيير التّكامل التّركيبيّ الذي يدعم الاتّصال أو الانقطاع سيتأثّر حتمًا، وسيقوّي طرفًا على حساب طرفٍ آخر، فاعتبار الانقطاع يكون أقرب في حال القراءة بهمزة الوصل، ومن جانبٍ آخر، قد يكون اختلاف القراءات عاملاً مساعدًا لترجيح الاتّصال أو الانقطاع في حال كان الاختلاف مؤثّرًا في نوعيّة تكامل التّركيب النّحويّ، فحين يتحوّل تركيب ما قبل (أم) إلى الخبريّة فإنّ عامل الاستفهام في القراءة الأخرى قد يؤوّل إلى استفهامٍ لغير غرضه الأصليّ، مما يزيد من قوّة اعتبار الانقطاع في التّركيب في الحالين، وهذا ما ذهبنا إليه في شرحنا لقوله تعالى: (أتّخذناهم سخريًّا أم زاغت عنهم الأبصار)، فقد قرئت (أتّخذناهم) بالاستفهام، وقرئت بالوصل (اتّخذناهم).

رابعًا: دلالة (أم) على الاستفهام أو الإضراب

يُعدّ هذا العامل جوهر عمل المفسّرين واللّغويّين معًا، وهو خلاصة ما يبحثون عنه في تأويلهم، وهو عاملٌ يشترك فيه معنى الاستفهام من جانبين: تأويل (أم) ذاتها بـ (أيّ) الاستفهاميّة، وتأويل (أم) بـ (بل) والاستفهام بعدها، ويأتي دور هذا العامل مستندًا على السّياق الذي يدعم أحد التّأويلين، وما يشتمل عليه التّركيب النّحويّ من عناصر أخرى كالاستفهام السّابق لـ (أم) ودلالته على التّعيين أو الخروج عن هذا الغرض، وكذلك، تكامل العناصر النّحويّة في تركيب جملة ما قبل (أم) وما بعدها.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ هذا العامل هو النّتيجة التي تترتّب على استيفاء عناصر الحكم على جملة (أم)، وليس عنصرًا محدّدًا للحكم، ومن اللاّفت وجود بعض الآراء التي اعتمدت على هذا المدلول للحكم على (أم) بالاتّصال، فقد ذكر السّهيليّ (581هـ- 1185م) بأنّ الاستفهام في القرآن الكريم كلّه مبنيٌّ على التّقريع، وهو بذلك؛ يرى بأنّ (أم) في جميع الآيات التي اشتملت عليها إنّما هي متّصلة[79].

وأمام هذا التّعميم، يأتي الواقع التّركيبيّ ليُحدّد دلالة (أم) على الاتّصال أو الانقطاع، فما تمتلكه اللّغة من معايير أولى بأن يؤخذ به، وما تصنيف (أم) بين الانقطاع والاتّصال إلا عملٌ لغويٌّ وصف معالمَه اللّغويّون وحدّدوا معاييره، وإن كان للقرآن الكريم خصوصيّته الأسلوبيّة، إلا أنّه كان لسانًا عربيًّا جاء على سنن العرب في تعبيراتهم وتراكيبهم.

- **الخاتمة**

من خلال عرضنا لـ (أم) في القرآن الكريم، وتناول الشّواهد القرآنيّة ذات الاتّساع في تأويل (أم) بين الاتّصال والانقطاع، بحسب معطيات اللّغويّين والمفسّرين، خرج البحث بالنّتائج الآتية:

- تمتلك (أم) بحسب أطروحات اللّغويّين دلالةً لغويّة ودلالةً نحويّة، وبناءً على ذلك؛ رأوا أنّ (أم) تدلّ في جانبها اللّغويّ على أحد أمرين: الأوّل: (أيّ) الاستفهاميّة، والثّاني: (بل) ودلالتها الإضراب، وأمّا في جانبها النّحويّ، فقد منحوا (أم) التي تؤوّل بـ (أي) دور حروف العطف، بينما اختلفوا في منح (أم) التي بمعنى (بل) هذا العمل النّحويّ.
- إنَّ عَدَّ (أم) زائدة، وهو ما قال به المرادي (749هـ) في كتابه (الجنى الدّاني في حروف المعاني)، لا يعدو أن تكون (أم) معه منقطعةً للإضراب، وتُعدُّ هذه الأطروحات في جانب الدّلالة عنصرًا أساسيًّا في رسم معالم معياريّة النّظر في أحكام (أم).
- ارتبطت هذه التّصنيفات بتسمية خاصّة لكل صنف، فكانت (أم) بذلك؛ إمّا متّصلة وإمّا منقطعة، انطلاقًا من القول بمُعادلتها لهمزةٍ قبلها أو عدمه، ويُعدّ هذا التّصنيف هو الأساس الذي اعتمده المفسّرون في نظرتهم لـ (أم) في القرآن الكريم، فتجدهم يذكرون هذا التّصنيف في ثنايا تفسيرهم للآيات القرآنيّة، وقد منحهم ذلك بُعدًا توسّعيًّا في توجيه الآيات، فيأتي توجيههم للآية باعتبار الاتّصال أو الانقطاع أو بهما معًا، وقد أظهر ذلك خلافًا في الحكم على (أم) في كثيرٍ من الشّواهد القرآنيّة لدى كثيرٍ من المفسّرين، ولكنّهم كانوا حريصين على توظيف هذه التّصنيفات لخدمة تفسير القرآن الكريم وفق المنهجيّة التي يسيرون عليها.
- كان للتّركيب النّحويّ حضورٌ لدى اللّغويّين في تقرير معياريّة الأحكام الخاصّة بـ (أم) في حال اتّصالها أو انقطاعها، وقد ظهر أنّ أساس التّركيب النّحويّ لـ (أم) في القرآن الكريم، وهو الذي يساعدُ على تصوّر تكامليّة أركان جملة (أم) في التّصنيفين يأخذ الشّكل الآتي:(جملة + (أم) + جملة)، وهذا التّركيب في صورته الحاليّة يمنح الحكم على (أم) بأنّها منقطعة، ذلك أن اعتبار الجملة الأولى بهذه الصّورة هو في كونها جملةً خبريّة، فهي جملة خاليةٌ من الاستفهام الذي تأتي (أم) المتّصلة معادلةً له، ولذلك؛ تمثّل هذه الصّورة معيارًا ثابتًا لا خلاف في عَدّ (أم) معه منقطعة.

ويُمثّل دخولُ الاستفهام على مثل هذا التّركيب، نقطة الخلاف في التّأويل، إذ يكون الاهتمام لفصل القول في نوع (أم) حينها، على نوع الاستفهام، إن كان حقيقيًّا للتّعيين، أو لغرضٍ آخر كالتّقرير أو الإنكار ونحوهما، فقد تقرّر أنّ الاستفهام الذي تُعادله (أم) المتّصلة إنّما هو الذي يُراد به التّعيين، وهو ما يُناسبُ تأويل (أم) بـ (أيّ) الاستفهاميّة، بخلاف انقطاع (أم) الذي تؤوّل معه بـ (بل) والهمزة ودلالة الإضراب والإنكار فيهما، بينما لا يوجد ثمّة خلافٌ، في مجيء همزة التّسوية في مثل هذا التّركيب، في اعتبار (أم)

متّصلة؛ ذلك أنّ همزة التّسوية تتطلب تعيين طرفيّ التّسويّة اللّذين يكون تأويل (أم) في هذا التّعيين بـ (أيّ)، ومن هنا، لم تُعرض الآيات التي وردت فيها همزة التّسويّة لغياب الخلاف فيها.

- شكّل هذا التّركيب النّحويّ، الأساسيّ، تحدّيًا للمفسّرين، إذ دفعهم توسّعهم الاستدلالي إلى الأخذ بمبدأ تقدير جملة استفهامٍ محذوفةٍ في حال لم يرد استفهامٌ في الجملة الأولى، مستفيدين من آراء اللّغويّين في القول بإمكانيّة حذف الاستفهام قبل (أم)، إلا أنّ مبدأ الأخذ بواقع المعطيات التّركيبيّة أولى من تقدير محذوفٍ في الحكم على اتّصال (أم) أو انقطاعها.
- أظهر البحث أنّ إدراج المفسّرين للقراءات في معرض شرحهم للآيات القرآنيّة قد أفرز توسّعًا في مدى رؤيتهم لتأويل (أم) في القرآن الكريم، وما يترتّب على اختلاف القراءات من القول باتّصال (أم) أو انقطاعها، إلا أنّ هذا التّوسّع لم يمنعنا من ترجيح الاتّصال أو الانقطاع في التّركيب انطلاقًا من مبدأ المفاضلة والأولويّة، إذ يُمكن الأخذ بالجانب المشترك في تركيب جملة (أم) في القراءات المختلفة، واعتبار عوامل التّركيب الأخرى داعمةً لأحد المعنيين، ولعلّ هذا المبدأ أقرب إلى توحيد المعاني المستخلصة من الآيات والتّركيز على المعنى المُراد منها؛ مما يُسهم في تقليل حدّة الخلاف بين المفسّرين، دون أن يُقلّل ذلك من مقدار معرفتهم بالآيات واجتهادهم في التّأويل، أو يتعارض اعتبار الاتّصال باعتبار الانقطاع، طالما كانت عوامل الأفضليّة تقوّي من التّرجيح المُختار، علمًا بأنّ اللّغويّين لم يُغفلوا دور القراءات القرآنيّة في إقرار المعاني المتّصلة وكانت آراؤهم مبثوثة في ثنايا كتب التّفسير بشكلٍ يُظهر أهميّتها في ما يقرّره المفسّرون في أقوالهم.
- شكّلت المعياريّة، التي سعى اللّغويّون إلى تقريرها لأحكام (أم) وتأصيلهم لمعنيي الاتّصال والانقطاع في تركيبها، تحدّيًا أمام المفسّرين، الذين تأثّروا حتمًا بتلك المعطيات، مما حدا بهم إلى البحث عن إمكانيّة إسقاط تلك المعياريّة على التّراكيب القرآنيّة، وإن كانت هذه المعياريّة واضحةً في بعض التّراكيب التي لا تحتمل إلا دلالةً واحدة، كتركيب (أم) مع همزة التّسوية؛ إلا أنّهم قدّموا نموجًا توسّعيًا في تأويل التّراكيب التي تحتمل الدّلالتين.

إنّ الجمع بين الأخذ بالجانب اللّغويّ ومعطياته الحاضرة في التّركيب، وبين الأخذ بمعطيات السّياق والمعنى القائم في الكلام الصّادر من الله عزّ وجلّ – حين نبحثُ في حقيقة الاستفهام في التّراكيب التي تشتمل عليه – هو ممّا يُساعد على تجاوز التحدّي في تقرير نوع (أم) بين الاتّصال أو الانقطاع، وإن كان أغلب الاستفهام الوارد في القرآن يخرج عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى، فبالإمكان أن يُوظَّف هذا الملمح البارز في بيان طبيعة أسلوب القرآن الكريم، وأنّ هذا الأسلوب هو من سماته الخاصّة، وله أهمّيّته في إيصال المعنى المراد في ضوء سياقه الذي ورد فيه.

- **الهوامش**

(1) أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمّد الأنصاري، أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م، ص221.

(2) انظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1996م، ج4، ص231.

(3) انظر: السّيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م، ج2، ص141.

(4) السّخاويّ، علي بن محمد بن عبد الصمد، سفر السعادة وسفير الإفادة، تح: محمد الدالي وشاكر الفحام، دار صادر، ط2، 1995م،ج2، ص744.

(5) انظر: الأنباري، أسرار العربيّة، ص221.

(6) المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج3، انظر الصفحات: 286، 287، 288، 289.

(7) ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، دار التعاون، تح: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ص47.

(8) يُقصد بهم نحاة المغرب والأندلس، ومن أشهرهم: ابن الطراوة، وابن خروف، وابن عصفور، وغيرهم. انظر: يحياوي حفيظة، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحويّ العربيّ خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، 2011م، انظر الصفحات: 151، 152، 153.

(9) المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1992م، ص206.

(10) هو أَبُو زيد سعيد بن أَوْس الْأَنْصَارِيّ، " كَانَ يَقُول: إِذا قَالَ سِيبَوَيْه: أخبرني الثِّقَة، فإياي يَعْنِي، وَله مَوْضُوعَات فِي اللُّغَة: النَّوَادِر وكتاب الْهمزَة". التّنوخيّ، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– القاهرة، ط2، 1992م، ص224، ص225.

(11) البيت من بحر الرّجز، ولم أعثر له على نسبة. وذكره ابن منظور برواية: (يا دهنَ...) على اعتبار (دهنَ) ترخيم (دهناء). وقال في معناه: " أَيْ كنت أَتَوَقَّصُ وأَنا فِي شَبِيبتي واليومَ قَدْ أَسْنَنْت حَتَّى صَارَ مَشيي رَقَصاً، والتَّوَقُّص: مُقارَبةُ الخَطْو". انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ، ج12، ص36.

(12) انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشّعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م، ص74.

(13) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذليّ، خويلد بن خالد بن محرز. وهذه رواية أبي عمرو بن العلاء، ورواه الأصمعيّ بكلمة (عصاني إليها...) انظر: محمد بن محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2007م،

154/1. ومعنى البيت: "خَطرَ إليها قلبِي وذَهَب إليها، فما أَدْرِي أَرُشْدٌ الّذي وَقَعتُ فيه أم غيٌّ". ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1965م،ج1، ص71.

(14) البيت من البحر الطويل لـ (عمر بن أبي ربيعة).

(15) المبرّد، المقتصب، ج3، ص294.

(16) انظر: السّابق، ج3، ص287.

(17) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص32.

(18) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة– سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م،ج3، ص230.

(19) المبرّد، المقتضب، ج3، ص294.

(20) انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ج3، ص1219.

(21) يوسف الشيخ البقاعي، في تحقيقه لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3، ص338.

(22) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص206.

(23) البيت من البحر الكامل، للأخطل غياث بن غوث.

(24) انظر: المبرّد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1997م، ج2، ص181، ص182.

(25) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص79.

(26) البيت من البحر الطويل، لـ (كثيّر عزة) بن عبدالرحمن الخزاعيّ.

(27) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ج2، ص142.

(28) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص206. وسترد هذه الإشارة تاليًا عند الحديث عن دلالة (أم) المنقطعة.

(29) السّابق، ص206.

(30) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3، ص337، ص338.

(31) انظر: عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، القسم الأول–ج1، ص394.

(32) انظر: أحمد عبدالمجيد حمد القيسيّ، نظريّة الأفضليّة اللّغويّة– دراسة معاصرة للشواهد القرآنيّة في معاني القرآن وإعرابه لـ (الزّجّاج)، دار الفكر، الأردنّ– إربد، 2017م. وانظر: يحيى عبابنة، اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي في ضوء نظريّة الأفضليّة– دراسة وصفيّة تحليليّة، المملكة الأردنيّة الهاشميّة– عمّان، 2017م.

(33) الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ، ج2، ص532.

(34) القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط3، 1964م، ج9، ص322.

(35) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984م، ج13، ص152.

(36) أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ، ج6، ص394.

(37) السّابق، ج6، ص394.

(38) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص322.

(39) البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1420هـ، ج3، ص24.

(40) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، 1988م، ج5، ص62.

(41) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج27، ص44.

(42) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، (دار الإرشاد للشؤون الجامعية – حمص –سورية)، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415هـ، ج9، ص329.

(43) الزّمخشريّ، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، ج1، ص158.

(44) البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1418هـ، ص90.

(45) أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير، ص449.

(46) أبو السّعود العماديّ، محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج7، ص207.

(47) ابن عاشور، التحرير والتّنوير، ج23، ص181.

(48) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج8، ص313.

(49) محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، القسم الأول، ج1، ص402، ص403.

(50) هو محمد بن صالح المرّي، ذكره ابن الجزري، (محمد بن محمد بن يوسف) في غاية النّهاية في طبقات القرّاء، مكتبة ابن تيمية، ج1، ص285، ص324، ج2، ص183.

(51) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص227، ص228.

(52) أبو السّعود العماديّ، تفسير أبي السّعود، ج7، ص236.

(53) محيي الدّين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج8، ص383.

(54) محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأوّل، ج1، ص394، ص395.

(55) انظر: السّابق، القسم الأوّل، ج1، ص394.

(56) الشاهد هو: لَعَمْرُك مَا أدْري وَإن كنتُ دارياً بسَبْع رمَيْن الْجَمْر أم بثَمانِ. وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص341، وانظر: السّمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج9، ص398، ص399.

(57) انظر: السّابق، ج9، ص399.

(58) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص347.

(59) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص239.

(60) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج23، ص345، ص346.

(61) انظر: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النّعماني، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1998م، ج16، ص483.

(62) أبو السّعود العماديّ، تفسير أبي السّعود، ج8، ص197.

(63) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج27، ص314.

(64) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص216.

(65) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج27، ص321.

(66) أبو السّعود، تفسير أبي السّعود، ص121.

(67) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير،ج9، ص223.

(68) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج3، انظر الصفحات: 229، 230، 231، 232، 233.

(69) أبو السّعود، تفسير أبي السّعود، ص233.

(70) السّمرقنديّ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بحر العلوم، تح: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبدالموجود، وزكريا عبدالمجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، ج3، ص172.

(71) الطّبريّ، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م، ج3، ص123.

(72) الزّمخشريّ، الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل، ج1، ص197.

(73) انظر: أبو حيّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التّفسير، ص659.

(74) البغويّ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، تفسير البغويّ (معالم التّنزيل في تفسير القرآن الكريم)، تح: عبدالرزّاق المهديّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ، ج4، ص164.

(75) الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج4، ص415. وانظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص173.

(76) الزّمخشريّ، الكشاف، ج4، ص258.

(77) انظر: السّمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج9، ص597.

(78) انظر: محمد عبدالخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول- ج1، ص407.

(79) انظر: السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النّحو، تح: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، ص205.

- **المصادر والمراجع**

- القرآن الكريم.
- أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمّد الأنصاري، أسرار العربيّة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م.
- البغويّ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، تفسير البغويّ (معالم التّنزيل في تفسير القرآن الكريم)، تح: عبدالرزّاق المهديّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1418هـ.
- التّنوخيّ، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة، ط2، 1992م.
- أبو حفص سراج الدين عمر بن علي النّعماني، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1998م.
- أبو حيّان الأندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، مكتبة ابن تيمية.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، 1965م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، 1988م.
- الزمخشريّ، محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ.
- السّخاويّ، علي بن محمد بن عبد الصمد، سفر السعادة وسفير الإفادة، تح: محمد الدالي وشاكر الفحام، دار صادر، ط2، 1995م.
- أبو السّعود العماديّ، محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السّمرقنديّ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد، بحر العلوم، تح: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبدالموجود، وزكريا عبدالمجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.

- السّمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- السّهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النّحو، تح: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1996م.
- السّيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1974م.
- الطّبريّ، محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، ضرائر الشّعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
- عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة– سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م.
- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط3، 1964م.
- القيسيّ، أحمد عبدالمجيد حمد، نظريّة الأفضليّة اللّغويّة– دراسة معاصرة للشّواهد القرآنيّة في معاني القرآن وإعرابه لـ (الزّجاج)، دار الفكر، المملكة الأردنيّة الهاشميّة– عمّان، 2017م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، دار التعاون، تح: عباس أحمد الباز، مكّة المكرمة.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
- المبرّد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1997م.
- المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

- محمد بن محمد حسن شرّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 2007م.
- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، (دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص –سورية)، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415هـ.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1992م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبابنة، يحيى، اللّغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي في ضوء نظريّة الأفضليّة – دراسة وصفيّة تحليليّة، دار الكتاب الثّقافيّ، الأردن– إربد، 2016م.
- يحياوي حفيظة، إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحويّ العربيّ خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، منشورات مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، 2011م.

تمّ بحمد الله تعالى